مقرر علم الاجتماع السياسي

د. ايمان شومان

علم اجتماع – المستوى السادس

إعداد : بنت الشرقية ١٩

١٤٣٦هـ - ١٤٣٧هـ

المحاضرة الاولى : مفهوم علم الاجتماع السياسي

اولا : مفهوم علم الاجتماع السياسي

لم يظهر علي الاجتماع السياسي كعلم مستقل عن حقول الاجتماع و حقل العلوم السياسية الا خلال الاربعينات من هذا القرن و ذلك لحاجة المجتمع اليه بعد اختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية و تعقد أسباب الحوادث السياسية و الاثار التي تتركها هذه الحوادث علي الانسان و المجتمع ز ان علم الاجتماع السياسي يدرس الظواهر السياسية دراسة تعتمد علي خلفية البناء الاجتماعي طالما ان المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية و ان الفعاليات و النشاطات السياسية تترك اثارها الفاعلة و العميقة علي جميع المؤسسات و منظمات المجتمع السياسي لدراسة الظروف و المتغيرات السياسية التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في الحوادث و الظواهر السياسة التي تؤخذ مكانها في المجتمع و لتعليل و تفسير نتائج الحوادث السياسية علي التفاعلات الاجتماعية و الانماط السلوكية في المجتمع ز اضافة الي اهمية و قدرته علي تبء الحوادث و الظواهر السياسية التي ستقع في المجتمع من خلال دراسته و فحصه للمتغيرات و الحقائق الاجتماعية المتعلقة بالنظام الاجتماعي و مكوناته البنيوية

و تبرز اهمية علم الاجتماع السياسي في حقيقة تشخيص الاسباب المباشرة و غير المباشرة التي تمكن خلف فاعلية و ديمومة و نشاط المؤسسات السياسية و ما تتوصل اليه هذه المؤسسات من احكام و قرارات تحدد العمل السياسي في المجتمع و ترسم اطاره الخارجي و تضع فحواه الجوهرية.

وهناك تعاريفا كثيرة لعلم الاجتماع السياسي اهمها التعريف الذي ينص : علي انه العلم الذي يدرس طبيعة التفاعل العلمي و الديالكتيكية بين الدولة و المجتمع اي يدرس الفعل و رد الفعل و التجاوب المنطقي بين اجهزة المجتمع من جهة و مؤسسات الدولة من جهة اخري . فمؤسسات الدولة بأنواعها المختلفة اضافة الي الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و الأيديولوجيات السياسة التي تظهر في المجتمع لها علاقة وثيقة بالمجتمع الذي توجد فيه وتتفاعل معه . و هذه العلاقة تتجسد بالوظائف التي تقوم بها المؤسسات السياسة للمجتمع من حيث ادارته و حكمه و السيطرة عليه وتوجيه فعاليته و نموه وتطوره في خط معين .

فلولا وجود المجتمع لما ظهرت الدولة و لما ظهرت المؤسسات و الأيديولوجيات السياسة بأنواعها المختلفة . ان الجدولة مع بقية التنظيمات السياسة الرسمية و غير الرسمية تخدم المجتمع في مجالات مختلفة و تعمل جاهدة في اغلب الحالات علي اشباع حاجاته و تحقيق طموحاته القريبة و بعيدة الامل .

وهناك تعريف اخر لعلم الاجتماع السياسي ينص علي انه العلم الذي يدرس طبيعة الظروف و العوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجري الاحداث السياسية في المجتمع ، و يدرس كذلك اثر الاحداث السياسية في البنية الاجتماعية و مكوناتها التركيبية . ان علم الاجتماع السياسي بموجب هذا التعريف:

- ✓ يدرس العوامل و المتغيرات الاجتماعية كالمتغيرات الاقتصادية و الدينية و القيمية و العسكرية و الأيديولوجية و التراثية التي تقف خلف الاحداث و القرارات السياسية التي تتوصل اليها قادة في المجتمع .
- ✓ يحاول تشخيص الاسباب و الظواهر الاجتماعية المختلفة التي تكمن وراء الاحداث و الوقائع السياسية كالثورات و الانقلابات العسكرية و المظاهرات و المسيرات الاحتجاجية ذات المضمون السياس و الحروب و المعاهدات و الاتفاقيات و البرتوكولات و حوادث العنف السياسي ... الخ

و اخيرا يجب ان نشير هنا الي اننا لا نستطيع فهم علي الاجتماع السياسي دون دراسة و فهم علم الاجتماع و العلوم السياسية و علي النفس و علي الاخلاق ، حيث ان هذه العلوم الاربعة تزود العالم الاجتماعي السياسي بالمادة الاساسية التي يعتمد عليها موضوعه العلمي و اختصاصه الاكاديمي . كما ان يعتمد علي هذه العلوم في الحصول علي مصطلحها العلمية التي يستعملها في بناء فرضياته و نظرياته و احكامه و قوانينه الكونية الشمولية . اضافة الي ان العالم الاجتماعي السياسي يستعمل نفس الطرق المنهجية و العلمية التي تستخدم هذه العلوم في جمع ماديها و معلوماتها وتصنيف حقائقها و بديهياتها كطريقة المقارنة و الطريقة التاريخية و الطريقة البنائية الوظيفة و طريقة المسح الميداني .

ثانيا : مجال علم الاجتماع السياسي

نعني بمجال علي الاجتماع السياسي المواضيع و المواد التخصصية التي يدرسها هذا العلم و يبحث في مجالها و اطارها التنفيذي و التطبيقي و منجيتها العلمية . ومن خلال التعرف علي مجال علي الاجتماع السياسي نستطيع الالمام بمواده الدراسية و افقه العلمية و أهدافه الاكاديمية و البحثية . كما نستطيع تمييزه عن بقية العلوم الاجتماعية التي تربطه و اياها صلة وثيقة خصوصا علم الاجتماع و العلوم السياسية و المواضيع التي يدرسها علم الاجتماع السياسي كثيرة و متشبعة اهمها ما يلي :

١- علاقة علم الاجتماع السياسي بفروع و اختصاصات علم الاجتماع كعلم الاجتماع السياسي و علم الاجتماع الحضري و الصناعي و علم اجتماع الدين و علي اجتماع القانون و علي اجتماع المعرفة .....الخ و علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد و العلوم السياسية و التاريخ و علم الاجتماع و علم الانفس و الانثروبولوجيا

٢- منهجية علي الاجتماع السياسي و الطرق العلمية التي تستعين بها في جمع المعلومات و الحقائق و البيانات العلمية كالطريقة التاريخية ، و طريقة المقارنة و الطريقة الفلسفية و طريقة المسح الميداني و الطريقة البنائية الوظيفية .... الخ.

٣- العلاقة المنطقية بين المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات السياسية.

٤- أصل النشوء و تطور الدولة و المجتمع .

٥- الدولة و السلطة ، شرعية السلطة ، العوامل التي تعتمد عليها شرعية السلطة ، حقوق وواجبات السلطة تجاه الشعب و حقوق وواجبات الشعب تجاه السلطة ، انواع السلطات السياسية ، السلطة الديكتاتورية ، السلطة الديمقراطية و السلطة الكيرزماتيكية .

٦- السلوك الاجتماعي و السلوك السياسي و الوسيلة و الهدف في السلوك الاجتماعي والسلوك السياسي
٧- سيكولوجية الجماهير و الجماعات الاجتماعية و السياسة
٨- الاحزاب السياسية ، الأيديولوجيات و الجماعات الضاغطة
٩- الرأي العام ، مراحل تكوين الرأي العام ، العوامل الاجتماعية و السيكولوجية التي تؤثر في تكوين الراي العام و التي تبدل الرأي العام من شكل لآخر.

١٠- سيكولوجية الدعاية والاشاعة

١١ - التصويت السياسي والاحزاب السياسية

١٢- القيادة ، الفوارق الأساسية بين القادة والزعامة والرئاسة ، انواع القيادات ، ووظائف وصفات القائد ، العلاقة الجدلية بين القيادة والجماهير .

الشروط العلمية التي تجعل العلماء والمختصين يعتبرون علم الاجتماع السياسي من العلوم الاجتماعية المتميزة اما الشروط العلمية التي تتوفر في هذا الموضوع و التي تجعل العلماء و المختصين يعتبرونه من العلوم الاجتماعية المتميزة فيمكن درجها كالاتي :

١- علم الاجتماع السياسي هو موضوع نظري وتطبيقي في ان واحد .

ان لعلم الاجتماع السياسي فرضياته و نظرياته و قوانينه الشمولية المتعلقة بالمواد الدراسية التي تهتم بها كالسلطات السياسية ، الدولة و المجتمع الاحزاب السياسية ، الجماهير ، الدعاية و الاشاعة ، القيادة و الجماهير ، الرأي العام و مراحل تكوينه و العوامل المؤثرة فيه ... الخ . و قد استطاع علماي الاجتماع السياسي النظريون صياغة الفرضيات و النظريات و القوانين العلمية بعد قيامهم بالدراسة النظرية و الميدانية عن المواضيع الدراسية التي اهتموا بها .

استعملوا عدة طرق و مناهج دراسية في جمع معلوماتهم و حقائقهم و بياناتهم عن الظواهر و التفاعلات الاجتماعية و السياسية الطريقة التاريخية و طريقيه المقارنة و الطريقة التجريبية و طريقيه المسح الميداني . و قد ساعدتهم هذه الطرق فعلا علي اكتساب المعلومات و تصنيفها و تحليها و الاعتماد عليها في صياغة الفرضية او النظرية التي تشكل الهيكل الرئيسي لعلم الاجتماع السياسي النظري . و علم الاجتماع السياسي هو علم تطبيقي ايضا اذا يستعمل نظرياته و قوانينه و حقائقه في حل المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تجابه الانسان و المجتمع . فالعالم الاجتماعي السياسي التطبيقي يستعمل مثلا نظريات الدعاية و الاشاعة في محاربة الحملات الدعائية المظللة التي تقوم بها الاوساط الامبريالية و الصهيونية ضد الامة العربية من خلال اجهزتها الاعلامية . او محاربة الاشاعات المخربة و الهدامة التي يروجها جواسيس و عملاء الامبريالية و الصهيونية في الداخل و التي تستهدف زعزعة ثقة الجماهير بقيادتها الحكيمة او شق الصف الوطني و تمزيق الوحدة القومية لابناء الشعب العربي ... الخ .

٢- علم الاجتماع السياسي هو علم تجريبي و عقلاني .

ان مقدرة علم الاجتماع السياسي علي القيام بالدراسات العلمية التجريبية ذات المراحل النظامية تجعله من المواضيع الفلسفية و اللاهوتية .و جميع مواضيع علم الاجتماع السياسي يمكن دراستها دراسة علمية تجريبية و ذلك من خلال اتباع المنهج الميداني في الدراسة و التحليل .فلو اخذنا موضوع اثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي و اردنا دراسته دراسة ميدانية فأننا نستطيع استعمال المنهج التجريبي فيفهم و تحليل الموضوع من خلال جمع المعلومات البيانات الميدانية حوله . و الدراسة الميدانية و الامبريقية لهذا الموضوع تستلزم اختيار عينات من خلفيات اجتماعية مختلفة و مقابلة وحداتها مقابلة رسمية او غير رسمية تستهدف جمع الحقائق عن سلوكها الانتخابي . وبعد الانتهاء من المقابلات و جمع البيانات من خلال استعمال اوراق الاستبيان تبوب المعلومات و تحليل احصائيا . و التحليل الاحصائي يزودنا بنتائج تشير الي اثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي .

و يكثر استخدام البحوث التجريبية في علم الاجتماع السياسي خصوصا ما يتعلق بمجال تحليل السلوك السياسي . فالباحث هنا يختص بملاحظة السلوك السياسي في داخل المؤسسات السياسية او خارجها . و مهمته هي تحديد البناءات التي يتشكل من خلالها هذا السلوك و اسبابه و النتائج المترتبة عليه .

٣-ان نظريات و قوانين و احكام علم الاجتماع السياسي قابلة علي الزيادة و التراكم

وذلك بفضل البحوث و الدراسات التي يجريها العلماء المتخصصون .يجبان نشير هنا الي ان نظريات و قوانين علم الاجتماع السياسي غير ثابتة و ليست محدودة من ناحية كميتها و قدرتها علي تفسير الظواهر والتفاعلات التي تهتم بدراستها و تحليلها . كما ان مجالها الدراسي غير جامد ولا متحجر .و مثل هذه الصفات التي تتميز بها مفاهيم و نظريات و قوانين علم الاجتماع السياسي تجعل العلم لا يختلف عن العلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية الدرجة العلمية و كثرة المواضيع الدراسية التي يتخصص فيها علم الاجتماع السياسي اضافة الي حداثة الموضوع و عدم نضجه و تكامل نظرياته و قوانينه تجعله قادرا علي صياغة مفاهيم و فرضيات جديدة و اكتشاف نظريات و قوانين فاعلة تساعده علي النمو و الاكتمال و التقدم .وكلما نمت وتطورت نظرياته و قوانينه كلما كان بمقدور كشف الظواهر الاجتماعية و السياسية و تفسير انماطها و ملابساتها ثم تطبيق حقائقها ونتائجها علي المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تواجه المجتمع المعاصر و مؤسسات الدولة و بقية المنظمات السياسية التي يحتضنها المجتمع . اذن قابلية علم الاجتماع السياسي علي النمو و التطور النظري وزيادة فاعليته في معالجة مشكلات الدولة و المجتمع تجعل الموضوع متميزا بالعلمية و العقلانية شانه شان بقية العلوم الاجتماعية الأخرى .

٤- ان علم الاجتماع السياسي هو علم موضوعي :

يهتم بوصف و تحليل الحقائق الاجتماعية ة السياسية ولا يهتم بتقييمها او انتقادها او توجيه مسيرتها و صيرورتها . فالعالم الاجتماعي السياسي يهتم بوصف وشرح و مقارنة المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث هياكلها البنيوية و وظائفها و أيدولوجيتها و علاقتها بالمؤسسات و المنظمات الاجتماعية الأخرى . و يدرس اسباب و نتائج سكونها و تحولها و يربط بين سكون و تحول المؤسسات السياسية و سكون و تحول المجتمع برمته .

فهو مثلا يدرس انواع و اصول و وظائف السلطات السياسية و يربط بينها و بين المبررات الشرعية التي تستند عليها الدولة ، و يحلل العلاقة بين طبيعة السلطة و طبيعة القيادة التي تحكم وتوجه المجتمع . ان العالم الاجتماعي السياسي يميز بين السلطة التقليدية و السلطة الشرعية و العقلانية من جهة و بين القيادة الديكتاتورية و الكرزماتيكية علي القيادة الديمقراطية . فالتقييم هو من واجب الفيلسوف السياسي و ليس من واجب العالم الاجتماعي السياسي . اذن طالما يحصر العالم الاجتماعي السياسي جهوده في وصف و تحليل و مقارنة النظم السياسية و لا يدخل في مشكلات التقييم و الاحكام القيمية في عمله و اختصاصه يكون موضوعيا و بعيدا عن الفلسفة و الذاتية .

ثالثا : وظائف علم الاجتماع السياسي

يمكننا التعرف علي طبيعة الاجتماع السياسي من خلال دراسة و تحديد وظائفه التي يقدمها للفرد و الجماعة و المجتمع و العلم ومن خلال ادراك و استيعاب المشكلات الدراسية و المنهجية و الاكاديمية التي يجابهها هذا العلم . ان دراسة وظائف و اهداف علي الاجتماع السياسي توضح اهميته للمجتمع من خلال كشفه لحقيقة الترابط المنطقي بين المؤسسات السياسية و البنية الاجتماعية و من خلال تشخيصه للمتغيرات الاجتماعية التي تمكن وراء العمل السياسي مع توضيح اثر العمل السياسي في تغير المجتمع وتقدمه و سيره نحو تحقيق اهدافه العليا .

و اهمية علي الاجتماع السياسي لا تقتصر علي ادراك و فهم طبيعة المجتمع السياسي ، بل تنعكس ايضا في تحليل دور الفرد في عملية التنشئة السياسية و اثر هذه العملية في بلورة وعيه الاجتماعي و السياسي و تحمل مسؤولياته الوظيفية و الاجتماعية ة الوطنية خدمة لأغراض المجتمع التكتيكية و الاستراتيجية . لكننا نستطيع تلخيص وظائف علم الاجتماع السياسي بالنقاط التالية :

١-فهم و استيعاب القواعد و الاحكام الاجتماعية التي يستند عليها العمل السياسي و تستند عليها المؤسسات السياسية .

٢- تشخيص و تحليل و تفسير العوامل الاجتماعية والحضارية التي تساعد علي الاستقرار و الهدوء السياسي في المجتمع و معرفة ما هيه العوامل الاجتماعية التي تسبب الاضطراب السياسي و القلاقل السياسية التي تصدع وحدة المجتمع و تشق صفه الوطني والقومي .

٣-دراسة اسباب و طبيعة و نتائج الظاهر السياسية المعقدة دراسة اجتماعية تحليله ونقدية تنبع من واقع و ظروف وملابسات هذه الظواهر كدارسة الثورات السياسية و الانقلابات العسكرية ، الاحزاب السياسية ، التصويت السياسي، شرعية السلطة ، الحروب ، الحركات الاجتماعية و السياسية .... الخ

٤-ربط المؤسسات و النظم السياسية من حيث نشؤها و تطورها و هياكلها و وظائفها بالمجتمع الذي توجد فيه تتفاعل معه . فهذه المؤسسات و النظم ظهرت لتنظيم المجتمع و تحل مشكلاته المستعصية وتوطد علاقاته مع المجتمعات الأخرى .

اضافة الي قيامها بخدمة الفرد و تحقيق اهدافه و طموحاته القريبة و البعيدة الامد .

رابعا : أهداف علم الاجتماع السياسي

يمكن حصر اهم أهداف علم الاجتماع السياسي في النقاط التالية :

١-تثبيت الحدود العلمية و الاكاديمية بينه و بين فروع واختصاصات علم الاجتماع الأخرى كعلم اجتماع القانون و علم اجتماع المعرفة و علم اجتماع التربية و علم الاجتماع الحضري و علم الاجتماع الصناعي و الريفي .... الخ من جهة .و بينه و بين العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع و السياسة و علم النفس و علم الاخلاق ..الخ

٢-العمل علي زيادة أعداد باحثي علم الاجتماع السياسي و ذلك من خلال اقناع علماء الاجتماع علي المشاركة في بحوث ودراسات علي الاجتماع السياسي خصوصا المواضيع التي لم تطرق لحد الان كموضوع العوامل التي تسبب الاستقرار و الهدوء السياسي و العوامل التي تسبب الاضطرابات القلاقل السياسية ، وموضوع أسس توطيد العلاقات الاجتماعية التعاونية و المتفاعلة بين الدولة و المجتمع ، وموضوع الاسس الاجتماعية للديمقراطية و موضوع المشاركة الشعبية و الجماهيرية في العمل السياسي وهكذا .

٣-ضرورة المبادرة علي جمع الحقائق و المعلومات السياسية و الاجتماعية التي من شانها ان تكثر و تضاعف الفرضيات و النظريات و الاحكام المتعلقة بحقل علم الاجتماع السياسي و امر هكذا لابد من ان يساهم في تشعب و تراكم المعرفة العلمية في هذا الحقل الدراسي و نفس الوقت يساعد علي كشف العديد من الظواهر السياسية الغامضة التي تحتاج في الوقت الحاضر الي تفسيرات وتعليلات علمية و منطقية .

خامسا : اهم المشكلات المنهجية والدراسية والعلمية التي تواجه حقل علم الاجتماع السياسي

يمكن حصر اهم المشكلات المنهجية و الدراسية و العلمية الي تجابه حقل علم الاجتماع السياسي في النقاط التالية :

١- قلة الخبراء و المتخصصين و الباحثين في هذا الحقل الدراسي نتيجة لصعوبة الموضوع وتعقده العلمي ، و طول فترة الدراسة و التدريب في اختصاصه مع قلة الحوافز المادية و المعنوية التي تقدم لخبرائه و رجاله و اساتذته .

٢-غموض و عدم وضوح الحدود العلمية و الاكاديمية التي تفصل بين علم الاجتماع السياسي و العلوم السياسية من جهة و بين علم الاجتماع السياسي و علم الاجتماع من جهة

اخري . فعلم السياسة و علم الاجتماع يبحثان نفس المواضيع التي يبحثها علي الاجتماع السياسي و يختص بها بالرغم من وجود الفوارق الاكاديمية و العلمية الواضحة بينهما .

٣-حساسية المواضيع التي يدرسها علم الاجتماع السياسي لا تساعد العالم او المختص علي بحثها و تحليلها بصورة حيادية وايجابية ولا تمكنه من جمع المادة الاساسية التي تفسر الظواهر و الحقائق التي يهتم بها العلم .

٤- عدم بلورة و فاعلية الطرق المنهجية التي يستعملها علم الاجتماع السياسي في جمع مادته وحقائقه مع عدم استطاعة معظم هذه الطرق علي كشف حقيقة الظواهر الاجتماعية و السياسية التي يهتم بها الموضوع و تعرية العوامل و المتغيرات التي تؤثر فيها و تعطيها خصائصها الموضوعية و الثابتة .

اسئلة المحاضرة ...

س١ : ((ان لعلم الاجتماع السياسي فرضياته و نظرياته و قوانينه الشمولية المتعلقة بالمواد الدراسية التي تهتم بها كالسلطات السياسية ، الدولة و المجتمع الاحزاب السياسية)) تحدثي / تحدث بالتفصيل عن الشروط العلمية التي تجعل العلماء و المختصين يعتبرون علم الاجتماع السياسي من العلوم الاجتماعية المتميزة.

١- علم الاجتماع السياسي هو موضوع نظري وتطبيقي في ان واحد .

ان لعلم الاجتماع السياسي فرضياته و نظرياته و قوانينه الشمولية المتعلقة بالمواد الدراسية التي تهتم بها كالسلطات السياسية ، الدولة و المجتمع الاحزاب السياسية ، الجماهير ، الدعاية و الاشاعة ، القيادة و الجماهير ، الرأي العام و مراحل تكوينه و العوامل المؤثرة فيه ... الخ . و قد استطاع علماي الاجتماع السياسي النظريون صياغة الفرضيات و النظريات و القوانين العلمية بعد قيامهم بالدراسة النظرية و الميدانية عن المواضيع الدراسية التي اهتموا بها .

استعملوا عدة طرق و مناهج دراسية في جمع معلوماتهم و حقائقهم و بياناتهم عن الظواهر و التفاعلات الاجتماعية و السياسية الطريقة التاريخية و طريقيه المقارنة و الطريقة التجريبية و طريقيه المسح الميداني . و قد ساعدتهم هذه الطرق فعلا علي اكتساب المعلومات و تصنيفها و تحليها و الاعتماد عليها في صياغة الفرضية او النظرية التي تشكل الهيكل الرئيسي لعلم الاجتماع السياسي النظري . و علم الاجتماع السياسي هو علم تطبيقي ايضا اذا يستعمل نظرياته و قوانينه و حقائقه في حل المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تجابه الانسان و المجتمع . فالعالم الاجتماعي السياسي التطبيقي يستعمل مثلا نظريات الدعاية و الاشاعة في محاربة الحملات الدعائية المظللة التي تقوم بها الاوساط الامبريالية و الصهيونية ضد الامة العربية من خلال اجهزتها الاعلامية . او محاربة الاشاعات المخربة و الهدامة التي يروجها جواسيس و عملاء الامبريالية و الصهيونية في الداخل و التي تستهدف زعزعة ثقة الجماهير بقيادتها الحكيمة او شق الصف الوطني و تمزيق الوحدة القومية لابناء الشعب العربي ... الخ .

٢- علم الاجتماع السياسي هو علم تجريبي و عقلاني .

ان مقدرة علم الاجتماع السياسي علي القيام بالدراسات العلمية التجريبية ذات المراحل النظامية تجعله من المواضيع الفلسفية و اللاهوتية .و جميع مواضيع علم الاجتماع السياسي يمكن دراستها دراسة علمية تجريبية و ذلك من خلال اتباع المنهج الميداني في الدراسة و التحليل .فلو اخذنا موضوع اثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي و اردنا دراسته دراسة ميدانية فأننا نستطيع استعمال المنهج التجريبي فيفهم و تحليل الموضوع من خلال جمع المعلومات البيانات الميدانية حوله . و الدراسة الميدانية و الامبريقية لهذا الموضوع تستلزم اختيار عينات من خلفيات اجتماعية مختلفة و مقابلة وحداتها مقابلة رسمية او غير رسمية تستهدف جمع الحقائق عن سلوكها الانتخابي . وبعد الانتهاء من المقابلات و جمع البيانات من خلال استعمال اوراق الاستبيان تبوب المعلومات و تحليل احصائيا . و التحليل الاحصائي يزودنا بنتائج تشير الي اثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي .

و يكثر استخدام البحوث التجريبية في علم الاجتماع السياسي خصوصا ما يتعلق بمجال تحليل السلوك السياسي . فالباحث هنا يختص بملاحظة السلوك السياسي في داخل المؤسسات السياسية او خارجها . و مهمته هي تحديد البناءات التي يتشكل من خلالها هذا السلوك و اسبابه و النتائج المترتبة عليه .

٣-ان نظريات و قوانين و احكام علم الاجتماع السياسي قابلة علي الزيادة و التراكم

وذلك بفضل البحوث و الدراسات التي يجريها العلماء المتخصصون .يجبان نشير هنا الي ان نظريات و قوانين علم الاجتماع السياسي غير ثابتة و ليست محدودة من ناحية كميتها و قدرتها علي تفسير الظواهر والتفاعلات التي تهتم بدراستها و تحليلها . كما ان مجالها الدراسي غير جامد ولا متحجر .و مثل هذه الصفات التي تتميز بها مفاهيم و نظريات و قوانين علم الاجتماع السياسي تجعل العلم لا يختلف عن العلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية الدرجة العلمية و كثرة المواضيع الدراسية التي يتخصص فيها علم الاجتماع السياسي اضافة الي حداثة الموضوع و عدم نضجه و تكامل نظرياته و قوانينه تجعله قادرا علي صياغة مفاهيم و فرضيات جديدة و اكتشاف نظريات و قوانين فاعلة تساعده علي النمو و الاكتمال و التقدم .وكلما نمت وتطورت نظرياته و قوانينه كلما كان بمقدور كشف الظواهر الاجتماعية و السياسية و تفسير انماطها و ملابساتها ثم تطبيق حقائقها ونتائجها علي المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تواجه المجتمع المعاصر و مؤسسات الدولة و بقية المنظمات السياسية التي يحتضنها المجتمع . اذن قابلية علم الاجتماع السياسي علي النمو و التطور النظري وزيادة فاعليته في معالجة مشكلات الدولة و المجتمع تجعل الموضوع متميزا بالعلمية و العقلانية شانه شان بقية العلوم الاجتماعية الأخرى .

٤- ان علم الاجتماع السياسي هو علم موضوعي :

يهتم بوصف و تحليل الحقائق الاجتماعية ة السياسية ولا يهتم بتقييمها او انتقادها او توجيه مسيرتها و صيرورتها . فالعالم الاجتماعي السياسي يهتم بوصف وشرح و مقارنة المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث هياكلها البنيوية و وظائفها و أيدولوجيتها و علاقتها بالمؤسسات و المنظمات الاجتماعية الأخرى . و يدرس اسباب و نتائج سكونها و تحولها و يربط بين سكون و تحول المؤسسات السياسية و سكون و تحول المجتمع برمته . فهو مثلا يدرس انواع و اصول و وظائف السلطات السياسية و يربط بينها و بين المبررات الشرعية التي تستند عليها الدولة ، و يحلل العلاقة بين طبيعة السلطة و طبيعة القيادة التي تحكم وتوجه المجتمع . ان العالم الاجتماعي السياسي يميز بين السلطة التقليدية و السلطة الشرعية و العقلانية من جهة و بين القيادة الديكتاتورية و الكرزماتيكية علي القيادة الديمقراطية . فالتقييم هو من واجب الفيلسوف السياسي و ليس من واجب العالم الاجتماعي السياسي . اذن طالما يحصر العالم الاجتماعي السياسي جهوده في وصف و تحليل و مقارنة النظم السياسية و لا يدخل في مشكلات التقييم و الاحكام القيمية في عمله و اختصاصه يكون موضوعيا و بعيدا عن الفلسفة و الذاتية .

س٢ : عرفي / عرف علم الاجتماع السياسي :

تبرز اهمية علم الاجتماع السياسي في حقيقة تشخيص الاسباب المباشرة و غير المباشرة التي تمكن خلف فاعلية و ديمومة و نشاط المؤسسات السياسية و ما تتوصل اليه هذه المؤسسات من احكام و قرارات تحدد العمل السياسي في المجتمع و ترسم اطاره الخارجي و تضع فحواه الجوهرية.

وهناك تعاريفا كثيرة لعلم الاجتماع السياسي اهمها التعريف الذي ينص : علي انه العلم الذي يدرس طبيعة التفاعل العلمي و الديالكتيكية بين الدولة و المجتمع اي يدرس الفعل و رد الفعل و التجاوب المنطقي بين اجهزة المجتمع من جهة و مؤسسات الدولة من جهة اخري . فمؤسسات الدولة بأنواعها المختلفة اضافة الي الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و الأيديولوجيات السياسة التي تظهر في المجتمع لها علاقة وثيقة بالمجتمع الذي توجد فيه وتتفاعل معه . و هذه العلاقة تتجسد بالوظائف التي تقوم بها المؤسسات السياسة للمجتمع من حيث ادارته و حكمه و السيطرة عليه وتوجيه فعاليته و نموه وتطوره في خط معين .

و فلولا وجود المجتمع لما ظهرت الدولة و لما ظهرت المؤسسات و الأيديولوجيات السياسة بأنواعها المختلفة . ان الجدولة مع بقية التنظيمات السياسة الرسمية و غير الرسمية تخدم المجتمع في مجالات مختلفة و تعمل جاهدة في اغلب الحالات علي اشباع حاجاته و تحقيق طموحاته القريبة و بعيدة الامل .

وهناك تعريف اخر لعلم الاجتماع السياسي ينص علي انه العلم الذي يدرس طبيعة الظروف و العوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجري الاحداث السياسية في المجتمع ، و يدرس كذلك اثر الاحداث السياسية في البنية الاجتماعية و مكوناتها التركيبية .

ان علم الاجتماع السياسي بموجب هذا التعريف:

- ✓ يدرس العوامل و المتغيرات الاجتماعية كالمتغيرات الاقتصادية و الدينية و القيمية و العسكرية و الأيديولوجية و التراثية التي تقف خلف الاحداث و القرارات السياسية التي تتوصل اليها قادة في المجتمع .
- ✓ يحاول تشخيص الاسباب و الظواهر الاجتماعية المختلفة التي تكمن وراء الاحداث و الوقائع السياسية كالثورات و الانقلابات العسكرية و المظاهرات و المسيرات الاحتجاجية ذات المضمون السياس و الحروب و المعاهدات و الاتفاقيات و البرتوكولات و حوادث العنف السياسي ... الخ

و اخيرا يجب ان نشير هنا الي اننا لا نستطيع فهم علي الاجتماع السياسي دون دراسة و فهم علم الاجتماع و العلوم السياسية و علي النفس و علي الاخلاق ، حيث ان هذه العلوم الاربعة تزود العالم الاجتماعي السياسي بالمادة الاساسية التي يعتمد عليها موضوعه العلمي و اختصاصه الاكاديمي . كما ان يعتمد علي هذه العلوم في الحصول علي مصطلحها العلمية التي يستعملها في بناء فرضياته و نظرياته و احكامه و قوانينه الكونية الشمولية . اضافة الي ان العالم الاجتماعي السياسي يستعمل نفس الطرق المنهجية و العلمية التي تستخدم هذه العلوم في جمع ماديها و معلوماتها وتصنيف حقائقها و بديهياتها كطريقة المقارنة و الطريقة التاريخية و الطريقة البنائية الوظيفة و طريقة المسح الميداني .

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة الثانية / تاريخ علم الاجتماع السياسي

تمهيد ..

علم الاجتماع السياسى هو فرع من فروع علم الاجتماع ، وله صلة وثيقة بكل من علم الاجتماع والعلوم السياسة سنوضحها فيما بعد . وقبل ظهور علم الاجتماع السياسى خلال فترة الأربعينات من هذا القرن كانت معظم مصطلحاته ومواضيعه وفروضه وحقائقه وقوانينه داخلة فى حقلى علم الاجتماع والعلوم السياسية . الا انها انفصلت واستقلت عن هذين العلمين وأصحبت تشكل وحدة قائمة بحد ذاتها إلى حقل الاجتماع السياسى الذى ظهر للعيان كعلم مستقل بعد زيادة وتشعب وظائف الدولة وتعاظم أهميتها للفرد والمجتمع على حد سواء . وبعد ظهور المشكلات السياسة والاجتماعية الناجمة عن تعقد طبيعة العلاقات التى تربط المجتمع بالدولة وتربط الشعب بالدولة وتربط الدول بعضها البعض . وعلى الرغم من ظهور وتكامل واستقلال علم الاجتماع السياسى منذ فترة ليست بعيدة الا ان تراثه الفكرى والعلمى قديم قدم المجتمع البشرى نفسه وقدم السياسة والدولة . ان الاصول التاريخية والفكرية لعلم الاجتماع السياسى تمتد الى الحضارات الإنسانية القديمة كحضارة وادى الرافدين ووداى النيل . وانها تأخذ بالتشعب

والتطور والنمو كلما تشعبت وتطورت حضارة الإنسان وكلما ارتقت المعرفة البشرية وتوسعت المدارك الفلسفية والعلمية والحضارية ، لذا يتطلب منا استعراض تطور الفكر الاجتماعى والسياسى ابتداء منذ ظهور الحضارات القديمة ومرورا بالحضارة العربية الإسلامية وانتهاء بعصر الاضطرابات والقلاقل السياسية والثورات القومية التحررية التى اجتاحت القارة الأوربية خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر . هذا العصر الذى برز خلاله عدد من المفكرين الاجتماعيين.

والسياسيين أمثال ميكيفيلى ، تيكيفيلى ، هيجل ، ماركس ، ماكس فيبر ، وغيرهم من الذين ساهموا فى تطور الفكر الاجتماعي والسياسى ولعبوا الدور الكبير فى نمو واكتمال واستقلالية علم الاجتماع السياسى كعلم موضوعى يهتم بدراسة الظواهر والنظم السياسية فى ضوء البناء الاجتماعى والحضارة السائدة فى المجتمع .

إسهامات العلماء في تطور علم الاجتماع السياسي

اولا : اسهامات علماء الشرق القديم في تطور علم الاجتماع السياسي

لو نظرنا إلى الفكر الاجتماعي والسياسي فى الشرق القديم إبان عصر حضارتي وادى الرافدين ووادي النيل لشاهدنا وجود أفكار ناضجة ومكتملة حول العلاقة بين المجتمع والدولة وأهمية كل منهما لآخر. نجد فى العراق القديم مثلا فلسفات وشرائع وحكما اجتماعية وسياسية على جانب كبير من الرقى والتقدم .

وهناك فلاسفة تركوا وصايا وإرشادات وعبر لا تزال حتى الان تعتبر من مقومات الحياة الاجتماعية والسياسية . فقد قام حمورابى بإنشاء أول مسلة عرفها التاريخ دونت فيها الشرائع والقوانين والحكم والوصايا التى نظمت شؤون المجتمع المختلفة وحددت المثل

الفلسفية والأخلاقية التى يجب ان يسير عليها الملك وأفراد الشعب وذلك من خلال تحديد واجبات وحقوق الملك إزاء الشعب وواجبات وحقوق الشعب إزاء الملك والدولة . أما ألوان التفكير الاجتماعى والسياسى عند المصريين القدماء فتتمثل بالآثار التى تركوها. فمعتقدات المصريين الدينية وعنايتهم بدفن موتاهم وحبهم لإظهار عظمتهم وتسجيل فتوحاتهم قد أمدتنا بمصادر صحيحة وصريحة عن حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية . لقد امتاز المصريون بحسن السياسة وفن الإدارة واستطاع الحكام بفضل ذلك ان يسيطروا سيطرة تامة على أمور بلادهم .

وخلال عصر الحضارة اليونانية نمى وتطور الفكر الاجتماعى والسياسى إلى درجة كبيرة ، وظهر عدد من الفلاسفة والمفكرين البارزين مثل أفلاطون وأرسطو وسينكا وسيسرو الرومانيين .

فقد وهب **أفلاطون** (٤٢٧- ٣٤٧ ق.م) عدة أفكارة ونظريات عن الدولة والمجتمع وطبقاته وفلسفته السياسية . وانعكست أفكاره ونظرياته هذه فى كتابة الموسوم " الجمهورية " والكتاب يهدف إلى وضع الأسس المثالية التى يجب ان يرتكز عليها المجتمع الإنسانى كالعدالة الاجتماعية مثلاً والتى يقول عنها بأنها من أهم الأهداف السياسية التى يجب على الدول تحقيقها.

وأشار أفلاطون فى كتابه بأن الطبقة المثقفة يجب ان تقود وتحكم المجتمع لأنها أعرف من غيرها بالسبل والغايات التى تجلب الخير والرفاهية والسعادة للإنسان . كما ذكربأن المجتمع مكون من أنظمة متصلة الواحدة بالأخرى كالنظام السياسى والاقتصادى والدينى والعائلى . وإن أى تغيير فى أحدهما لابد ان ينعكس على بقية الأنظمة الأخرى . ومن أهم أفكاره الأخرى توضيحه للعلاقة بين الفرد والدولة بقوله ان رئيس الدولة يجب ان يضحى بنفسه من أجل خدمة المجموع . ونادى بأن المثالية الأفلاطونية والمجتمع المثالى لا يمكن تحقيق أهدافه دون قيام الفرد بالتفانى من أجل خدمة أبناء الشعب جميعهم .

أما **أرسطو** (٣٨٤ – ٣٢٢ ق.م) فقد عالج عدة مواضيع فلسفية واجتماعية وسياسية اهمها كيفية تكوين الجماعات السياسية . يعتبر أرسطو الأسرة بأنها أول خلية اجتماعية ، وهى أول اجتماع تدعو اليه الطبيعة لأن هنالك ضرورة أولية تؤدى الى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الأخر وان الحياة السياسية لا يمكن ان تتحقق على وجه صحيح الا فى الأسرة التى وظيفتها القيام بالحاجات اليومية . ومن اجتماع عدة أسر تنشأ القرية وهى وحدة اجتماعية أوسع نطاقاً وتقوم بوظائف أكثر تنوعا من الأسرة الا ان طبيعة تكوينها تسمح بتقسيم العمل . ومن اجتماع عدة قرى تتكون المدينة أو الدولة ، وهى أكمل الدرجات الاجتماعية وأتمها وأوضحا قصداً تكفى نفسها بنفسها وتضمن للأفراد وسائل العيش .

ووهب **المفكر الرومانى سينكا** الذى ولد فى مدينة قرطبة عام (٤ ق.م) الكثير من الأفكار الاجتماعية والسياسية أهمها اعتقاده بدور الملكية فى تحديد الطبقة الاجتماعية للإنسان ، وأهمية المال والثروة فى رسم مجال القوة والسلطة السياسية التى يهيمن عليها الحاكم . حيث قال بأن أغنياء المجتمع غالباً ما يكونوا حكامه الشرعيين . كما نادى بضرورة فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية وقال بأن رجال الدين يجب ان لا يتأثر بأحكام السلطة

السياسية فى البلاد اما **الفليسوف الرومانى سيسيرو** فقد اعتقد بضرورة تكوين الدولة المثالية التى يجب ان تكون على غرار جمهورية أفلاطون الا أنه ذكر بأن المجتمع الرومانى يجب ان لا يسعى وراء المثالية لأنه مجتمع خير وليس فيه ما يدل على وجود التعسف والظلم الاجتماعى . كما أكد على أهمية الحياة الاجتماعية والسياسية وذلك لما تقدمه من قوانين وضوابط سلوكية وأخلاقية للأفراد الذين شاركوا فيها ، ووضح أضرار العزلة الاجتماعية التى لا تعطى مجال للإنسان الانتفاع من قدراته وطاقاته إضافة الى مقارنته بين التكامل الاجتماعى والتكامل السياسى للمجتمع والدولة .

ثانيا : اسهامات علماء المسلمين في تطور علم الاجتماع السياسي

وخلال عصر الأمبراطورية العربية الإسلامية تبلورت الأراء والمفاهيم والنظريات الاجتماعية والسياسية التى تفسر أصل نشوء المجتمع وتطوره وعلاقة المجتمع بالدولة على أيدى المفكرين الاجتماعيين والسياسيين العرب كالفارابى وابن خلدون والغزالى والحموى وابن بطوطة . وقد ركزت هذه المفاهيم والنظريات على دور الغريزة الاجتماعية فى تكوين المجتمع والدولة . فالغريزة الاجتماعية هى أساس الاجتماع الإنسانى وان الانسان هو حيوان اجتماعى وسياسى بالطبيعة . فهو لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الاخرين ولا يمكن ان يحصل على أهدافه وطموحاته دون وجود سلطة تنظم وتشرف على واجبات وحقوق الأفراد وتنشر العدل والمساواة والحرية فى ربوع المجتمع . علينا هنا دراسة النظريات الاجتماعية و السياسية للفارابى وابن خلدون لنتطلع على دور الحضارة العربية فى إغناء الفكر الإجتماعى و السياسى العالمى ، هذا الفكر الذى تمخض عنه فى النهاية ظهور وبلورة علم الاجتماع السياسى .

الفارابى هو من المفكرين الاجتماعيين والسياسيين العرب الذين برزوا فى مواضيع السياسة والاجتماع والفلسفة . ولد عام ٨٧٠م وتوفى عام ٩٥٠م من أهم مؤلفاته كتاب " السياسات المدنية " وكتاب " أهل المدينة الفاضلة " والكتاب الأخير هو من أشهر

مؤلفاته اذ كان على غرار كتاب جمهورية أفلاطون من حيث ترتيبه العلمى وحكمه الفلسفية والسياسية . والغاية من تأليف كتاب أهل المدينة الفاضلة هى توضيح طبيعة المجتمع الفاضل والدولة المثالية . وقد قسم هذا الكتاب إلى قسمين : قسم يهتم بدراسة الأسس الفلسفية التى تستند عليها المدينة الفاضلة . والقسم الثانى يوضح المبادىء التى تقوم عليها المدينة الفاضلة . وقد عالج الفارابى فى هذا الكتاب أيضاً حقيقة الاجتماع الانسانى وحقيقة الدولة وأصل نشؤها .

بدأ الفارابى بحوثه الاجتماعية بتحليل حقيقة الاجتماع الإنسانى والدوافع الأساسية إلى قيامه ولا شك انه رجع فى هذا الصدد إلى أرسطو عندما قال بأن الإنسان حيوان اجتماعى بطبيعته أى يحتاج إلى أشياء كثيرة لايستطيع الحصول عليها بمفرده . فهو لابد له من التعاون مع أعضاء جنسه لكى يستطيع بلوغ الكمال ، والكمال الذى يقصده الفارابى هنا هو السعادة . ولا يتم الفرد تحقيق السعادة فى نفسه عن طريق التعاون المادى فحسب بل لابد له من التعاون الروحى والفكرى لأن السعادة تتصل بتحقيق الأشياء المادية والروحية فى آن واحد . ورغبة الإنسان فى تحقيق السعادة للمجتمع وتحقق أمانى الأفراد . وإذا ما انتشرت

السعادة فى المجتمع وكان انتشارها يعتمد على مبادىء العدالة والمساواة فان المدينة التى كتب عنها الفارابى ستظهر للعيان . وقد تكلم الفارابى بإسهاب عن المدينة الفاضلة وهى المدينة التى يتعاون أفرادها واحدهم مع الآخر لغرض نيل السعادة ، كما يجب على كل واحد منهم القيام بعمل معين والتخصص به .

وأهم وظائف المدينة وأكبرها خطراً وظيفة الرئاسة . وذلك لأن الرئيس هو منبع السلطة العليا وهو المثل الأعلى الذى تتحقق فى شخصيته جميع معانى الكمال وهو مصدر حياة المدينة ودعامة نظامها . ومنزلة الرئيس بالنسبة للأفراد كمنزلة القلب بالنسبة لسائر أنحاء الجسم ولذلك لا يصلح للرئاسة حسب اعتقاد الفارابى الا من زود بصفات وراثية ومكتسبة يتمثل فيها أقصى ما يمكن ان يصل إليه الكمال فى الجسم والعقل والعلم والخلق والدين .

أما **المفكر الاجتماعى العربى ابن خلدون** (١٣٣٢ -١٤٠٦ م) فقد كان مهتما بمواضيع كثيرة أهمها الأدب والفلسفة والتاريخ والسياسة والاجتماع الذى أطلق عليه فى كتابه " المقدمة " اسم علم العمران البشرى " الذى يدرس ما استطاع الإنسان إنجازه فى البيئة الحضرية من معالم المدنية والتراث الحضارى وباقى الفنون الحياتية التى طورت المجتمع ونمته فى ضروب ومجالات مختلفة . ودرس ابن خلدون المجتمع دراسة تاريخية اذ اعتقد بأنه يمر فى مراحل تاريخية متباينة ، وكل مرحلة حضارية متصلة بالمرحلة الحضارية التى سبقتها . وأشار إلى أن دراسة الماضى ترشدنا إلى فهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل ، ودراسة كهذه تعود إلى موضوع فلسفة التاريخ الذى برز فيه ابن خلدون قبل غيره من مفكرى وفلاسفة العالم .

ولا يكتفى ابن خلدون بان يقرر ان المجتمع حقيقة يجب ان تدرس وان علم الاجتماع هو الذى يدرس المجتمع البشرى وما يلحقه من عوارض بل يحاول أكثر من ذلك اذ يحلل الضرورة الاجتماعية ويكشف عن الدعائم التى تقوم عليها . فيقول ان الاجتماع الانسانى ضرورى لأن الإنسان مدنى بطبعه ويسير فى شرح هذه القضايا على وتيرة من سبقه من مفكرين كأرسطو والفارابى . ويقرر ان عدم كفاية الفرد لنفسه يدفعه إلى التعاون والاشتراك فى حياة الجماعة ومن ثم ينشأ التضامن الذى يعتبر أقوى الدعائم التى يقوم عليها المجتمع وهكذا . وما فطر عليه الإنسان من شعور نحو الجماعة يدفعه إلى الاستكمال بغيره ليستكمل بذلك خواصه النوعية والجنسية فضلا عن حاجاته الضرورية وقد يكون التضامن على أنواع كثيرة كالتضامن الاقتصادى والسياسى والثقافى والعائلى . ففى حالة التضامن السياسى أى دخول الأفراد بعلاقات تعاونية تستهدف تمشية أمور المجتمع والسيطرة عليه والكفاح من أجل تحقيق أهدافه وطموحاته فان الدولة تظهر من هذا التضامن .

والدولة حسب اعتقاد ابن خلدون من أقوى مظاهر التضامن الاجتماعى وأكثرها أهمية وخطورة فى تحديد معالم المجتمع وصورته السياسية . والدولة كالمجتمع فى نظر ابن خلدون شىء طبيعى وهى لهذه الصفة تخضع لقوانين عامة ، مثلها فى ذلك مثل الظواهر الفردية وظواهر الحياة فى الكائنات الحية . ولذلك يبذل قصارى جهده فى تفسير مبادئها وتحليل وظائفها والكشف عن العوامل التى تؤثر فى نشأتها واستقرارها وتطورها .

ثالثا : اسهامات علماء اوربا في تطور علم الاجتماع السياسي

وفى **أوروبا** ظهر عدد كبير من المفكرين السياسين والاجتماعين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أمثال توماس هوبز وجون لوك فى إنكلترا وجان جاك روسو ومنتسكيو فى فرنسا الذين طوروا الدراسات السياسية والاجتماعية فى مجالات كثيرة ومهمة . فقد تساءلوا عن العوامل والأسباب التى دفعت الإنسان لتكوين المجتمع والدولة ومنح الدولة الصلاحيات المطلقة لقيادته والتصرف بشؤونه . وقد أجابوا عن هذه الأسئلة ووضحوها وشخصوا معالمها بكتاباتهم السياسية والاجتماعية . ان توماس هوبز وجون لوك الإنكليزيان وجان جاك رسو ومنتسكيو الفرنسيان هم من أقطاب مدرسة العقد الاجتماعى . فأقطاب مدرسة العقد الاجتماعى بإستثناء روسو يجمعون على ان الإنسان بطبيعته حيوان لا اجتماعى ولا عدائى . ففى البداية كان معزولا عن أبناء جنسه ومدفوعاً لسد حاجاته الشخصية التى تتناقض مع حاجات وطموحات الآخرين .

نظريات الفلاسفة والعلماء في علم الاجتماع السياسي

سعى الإنسان القديم لسد حاجاته الخاصة بمفرده والحصول على مكاسب شخصية دفعه للاصطدام مع الاخرين والاقتتال معهم ، الأمر الذى خلق حالة الاضطراب والفوضى والقلق المستمر التى سيطرت على الأفراد والجماعات . فقد كان القوى يسلب أموال وحقوق الضعيف بالقوة ويتمتع بها لفترة من الزمن ، ولكن سرعان ما يضعف القوى فتسلب حقوقه وممتلكاته من قبل شخص أقوى منه . وحالة كهذه سببت الفوضى والدمار المستمرين ونتجت فى قصر عمر الإنسان . وقد ساد قانون الغاب على علاقات الأفراد ، هذا القانون الذى يعتقد بأن الحق للقوة والفرد الذى لا قوة له ليس لديه حق . واستمر قانون الغاب(The Law of Nature) يحكم الأفراد والجماعات لفترة طويلة إلى ان قرر الأفراد إنهاء مفعوله والقضاء على حالة الاضطراب والدمار وذلك من خلال الاتفاق الجماعى بين الأشخاص الأقوياء والضعفاء والتوقيع على العقد الاجتماعى . هذا العقد الذى يستهدف انتخاب سلطة سياسية من بين الأفراد عن طريق الإستفتاء العام (Referendum). وتنازل الأفراد عن حقوقهم إلى السلطة التى اختاروها . والسلطة هذه تقوم بإعادة توزيع الحقوق والواجبات الاجتماعية على الأفراد بطريقة مشتقة من طبيعة واقعهم الاجتماعى ومن مبادىء العدالة والمساواة الاجتماعية .

وبعد اختيار السلطة السياسية هذه (الدولة) تقوم الأخيرة بتأسيس المنظمات الوظيفية على اختلاف أنواعها كالمنظمات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية .... الخ ثم تحدد قوانينها وأحكامها (مؤسساتها) . وهنا يظهر البناء الاجتماعى وتنشأ العلاقات والتفاعلات الاجتماعية .

لكن هنالك اختلافاً بين مفكرى العقد الاجتماعى حول طبيعة العامل الذى دفع الأفراد إلى التوقيع على العقد الاجتماعى الذى ينهى قانون الغاب ويكون المجتمع المدنى . فالمفكر هوبز يعتقد فى كتابه " Levathian" بأن خوف الإنسان من أخيه الإنسان هو الذى دفعه لتكوين المجتمع . بينما يعتقد لوك بأن رغبة الإنسان فى المحافظة على حقوقه المدنية

والمادية وممتلكاته هى التى دفعته إلى تكوين المجتمع والدولة . أما جان جاك روسو فيعتقد بان غريزة الإنسان الإجتماعية وحبه للصالح العام ورغبته فى نشر العدالة الاجتماعية هى التى حفزته على إنشاء المجتمع والدولة .

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين تطور الفكر السياسى والاجتماعى على يد مجموعة من الفلاسفة والمفكرين أشهرهم هيجل وماركس وماكس فيبر وباريتو وميشيل . ونود هنا شرح وتحليل الهبات الفكرية والعلمية التى منحها كل مفكر لتطوير الفكر الاجتماعى والسياسى العالمى في السطور التالية:

١- فردريك وليم هيجل (١٧٧٠ – ١٨٣١ م)

هو من أشهر الفلاسفة والمفكرين السياسين والاجتماعيين الألمان . وقد اشتهر بابتداع قانون الدايكتيك(Law of Dialectics) الذى يهدف إلى حل المتناقضات والأضداد بين الأفكار(Thesises) والأفكار المضادة (Anti Thesises)حلا وسطا وذلك من خلال الاعتراف بصحة جزء من الأفكار وجزء من الأفكار المضادة والتوحيد بينهما واشتقاق أفكار جديدة تختلف عن جميع الأفكار والأفكار المضادة المطروحة على بساط البحث الفلسفى والعلمى . وقد استعمل هيجل الدايلكتيك فى فهم التاريخ وفهم المجتمع البشرى وفهم طبيعة المعرفة العلمية Epistemology))التى قال بأنها وليدة الصراع بين الفكر والطبيعة . وفى جميع كتاباته أشاد بالدور المهم الذى تلعبه الدولة فى حياة الأفراد والجماعات . وذكر فى كتابه " فلسفة الحق " بأن الدولة هى وعى الروح وظل الله فى الأرض لهذا وجب عبادتها وتقديسها وتمجيد أعمالها وأهدافها . كما قال بأن الدولة هى مصدر العلم والمعرفة وهى النقطة التى يتوحد فيها العقل والحرية . والدولة بإعتقاده هى الحق والمنطق والعقل وما بعد الحق والمنطق والعقل إلا الظلم والجهل والفساد . وبعد هذه الأقوال عن مأثر وأهمية الدولة للمجتمع يقوم هيجل بتفسير أصل نشوء المجتمع والدولة فى كتابه " فلسفة الحق ".

يعتقد هيجل بأن الدولة وليدة العائلة وان المجتمع المدنى وليد العائلة أيضاً. لكن العواطف الطبيعية عند الإنسان هى التى تدفعه إلى الزواج وتكوين العائلة . والعائلة البشرية تعتمد على عاطفة الحب وتعتمد على الإرث والملكية المشتركة .

ولا توجد فى المجتمع عائلة واحدة وإنما توجد عوائل متعددة تجتمع فيما بينهما وتكون المجتمع المدنى الذى نعرفه . وعندما توجد عدة عوائل فى بقعة واحدة وتشترك فى لغة وتاريخ وعادات وتقاليد مشتركة ولها مصالح اقتصادية مختلفة فان الصراع لابد ان ينشب بينها . وهنا تظهر الدولة لتحل الصراع الذى يقع بين الأفراد والعوائل وفى نفس الوقت تتولى القيام بعدة وظائف للأفراد والجماعات . يقول هيجل ان ماهو موجود أولا هو العائلة التى فيها تتجسد الإرادة وتفرض الذاتية بملء رضاها . والعواطف الطبيعية هى أساس تكوين الأسرة . وفى الواقع لا توجد أسرة واحدة بل هناك أسر تنتظم فى قلب صراع البقاء . ووجود الأسرة يعتمد على وجود المجتمع الذى يزوديها بمقومات المعيشة والبقاء ويدافع عنها ضد الأخطار التى تهدد كيانها . وصراع الأسرة أو العوائل ينتج فى ظهور الدولة التى تحل الصراع وتضمن الخير والعدالة فى المجتمع . ويضيف هيجل قائلاً ان ماهية الدولة هى الكلى فى ذاته ومن أجل ذاته ، والعنصر

العقلى للإدارة عنصر ذاتى بوصفه يعرف ذاته ويتوطد على أنه كذلك ، عنصر له فرديته بما هو واقعى . ان عملها بوجه عام مزدوج بالنسبة للفردية فى تطرفها أى بالنسبة للأفراد جمهوراً . فيجب عليها أولاً ان تحافظ عليهم أشخاصاً ، وبالتالى ان تجعل من الحق واقعا ضروريا ، ثم ان توفر لهم رفاهيتهم التى يعمل كل واحد منهم ويسعى إليها لنفسه مع ان لها جانباً عاماً ويجب عليها ان تحمى الأسرة وتتولى قيادة المجتمع المدنى .

٢- كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣ م)

أما بالنسبة لنظرية كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣ م) عن أصل المجتمع والدولة فإنها تستند على آرائه وتعاليمه المادية والتاريخية الدايلكتيكية وتعتمد على ظاهرة الصراع الطبقى الاجتماعى الذى يقع بين الطبقة البرجوازية التى تمتلك وسائل الإنتاج والملكية الواسعة وتتمتع بالنفوذ الاجتماعى والسياسى والطبقة العمالية الكادحة التى لا تمتلك أى شىء سوى جهودها وطاقاتها البشرية التى تبيعها بأجور زهيدة إلى الطبقة البرجوازية . والصراع الطبقى الذى أساسه الملكية ووسائل الإنتاج دائما ما ينتهى بالثورة التى تغير معالم المجتمع البشرى من شكل لأخر .

وتكوين المجتمع البشرى بالنسبة لماركس يعتمد على عامل زيادة وتكاثر السكان وظهور الحاجة الملحة لإدخال نظام تقسيم العمل الذى يضمن سد حاجات السكان المتزايد للمواد الغذائية والمواد الأخرى التى يحتاجها فى حياته اليومية ، وخلال فترة زيادة وتكاثر السكان والاعتماد على منهج تقسيم العمل والتخصص فيه تظهر الطبقات الاجتماعية ويظهر الصراع بينهما . وعند ظهور النظام الطبقى يظهر المجتمع البشرى الذى ينظم حقوق وواجبات الطبقات الاجتماعية . وتلعب الطبقة العليا التى تسيطر على وسائل الإنتاج الدور الكبير فى تحديد قوانين مسيرة المجتمع ورسم علاقات الإنتاج وتعيين طبيعة العلاقات التى تربط طبقات المجتمع واحدتها بالأخرى .

وعندما ينشب الصراع بين الطبقات تظهر الدولة لتحمل مسئولية تخفيف حدة الصراع وعدم مجابهة الطبقة الاجتماعية للطبقة الأخرى . ولكن الصراع الطبقى يظهر بين القبائل عندما تتفاوت الأحوال المعاشية والاقتصادية بين الأفراد والجماعات . وقد ظهر فعلا فى القبائل اليونانية والرومانية خصوصا بين الطبقة الأستقراطية (طبقة الأحرار) وطبقة العبيد . وبعد سقوط المجتمع القديم الذى كان قائما على مبدأ الصراع بين أفراد القبائل ظهرت الدولة لتتولى تخفيف أو إنهاء حدة الصراع . الا أن الدولة بعد ظهورها تمكنت من تكوين سلطة متنفذة وقادرة على الوقوف فوق مصالح الطبقتين المتصارعتين وقد منحت هذه السلطة قوة كافية لتحل الخصام وتنشر الأمن والطمأنينة والسلام فى ربوع المجتمع . وفى بادىء الأمر كانت هذه السلطة عادلة ومنصفة وليس تحت تأثير الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج . ولكنها سرعان ما انحرفت عن مبادىء العدل والمساواة وأخذت تنحاز وتتعصب للطبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج . وخلال فترة العهود الإقطاعية والرأسمالية أصبحت السلطة جزءاً لا يتجزأ عن الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج والطبقات المستغلة خصوصاًعندما أصبحت الدولة نفسها تتكون من مالكى وسائل الإنتاج والمسيطرة على ثروات ومقدرات المجتمع . فأعضاء الطبقات الإقطاعية

والرأسمالية لا يملكون مسببات القوة الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل يملكون أيضاً مسببات القوة السياسية والقانونية .

وقد استعملت هذه القوة فى قهر الطبقة الفلاحية فى المجتمع الإقطاعى والطبقة العمالية فى المجتمع الرأسمالى. ومثل هذا الظلم والقهر الذى تمارسه الطبقة الحاكمة سيولد تأجج الوعى الطبقى عند أبناء الطبقة المحكومة على حد قول ماركس والوعى الطبقى سيساعد على تحقيق وحدة هذه الطبقة . وبعد تحقيق الوحدة الطبقية تقوم الطبقة المحكومة بإعلان التمرد والثورة ضد الطبقة الحاكمة . هذا التمرد الذى غالبا مايسبب سقوط الدولة والمجتمع الإقطاعى أو الرأسمالى وظهور مجتمع جديد يعتمد على مبادىء العدالة والحرية والمساواة .

واهتم ماركس بمسألة الصراع ومسألة الاتفاق حيث اعتبر الصراع حقيقة قائمة بين طبقات المجتمع البشرى ولا يمكن التخلص منها الا بتحقيق مجتمع عديم الطبقات (المجتمع الشيوعى) . وذكر بأن الصراع بين الطبقات اشغل جميع المراحل التاريخية التى مر بها المجتمع الإنسانى ابتداءا من المرحلة المشاعية وانتهاء بالثورة البروليتارية . واضاف بأن الاتفاق والإنسجام والتكامل لا يمكن ان يتحقق الا بعد القضاء على الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقى ، والقضاء على الطبقات والصراع الطبقى يشهده المجتمع البشرى بعد اجتيازه للمراحل المتقدمة الإشتراكية ودخوله فى مرحله المجتمع الشيوعى .

ولما كان الاتفاق شيئاً قائما فى المجتمع الشيوعى حسب اعتقاد ماركس ومفقودا فى المجتمعات العبودية والإقطاعية والرأسمالية التى كرس كتاباته الأكاديمية حولها فإنه يفصح عن مصادر التضامن والإستقرار فى هذه المجتمعات ومع هذا فإنه طرح بعض القضايا المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية للفرد ونمو اهتماماته واتجاهاته وقيمه ومصالحه .

إذن تنطوى نظرية ماركس على نظامين اجتماعيين متكاملين : نظام يسوده الصراع ونظام أخر يسوده التضامن والإنسجام . ان النظام الأول بطبيعته يقف ضد كرامة وتطلعات وسعادة الإنسان ، لهذا يجب القضاء عليه وإنهاء مفعوله بأقرب وقت ممكن . أما النظام الثانى فيخلو من مصادر المنافسة والصراع وتسيطر عليه روح المحبة والسلام والطمأنينة . ونظام كهذا لا يحتاج إلى نظم ومؤسسات ديمقراطية تحمى سلطة الدولة وسلطانها وتدحر القوى المستبدة وتقضى على الظلم والقهر والجبروت .

٣- ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠ م)

أما العالم الاجتماعى والسياسى الألمانى ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠ م) فقد وهب الكثير من الأفكار والمفاهيم والحقائق الجديدة التى طورت وبلورت حقل علم الاجتماع السياسى وجعلته على ماهو عليه الآن . والدراسات العلمية التى برز بها حقل علم الاجتماع السياسى وجعلته على ماهو عليه الأن . والدراسات العلمية التى برز بها فى حقل علم الاجتماع السياسى تتعلق بدراسته عن البيروقراطية والديمقراطية وبتقسيمه للدول والسلطات السياسية إلى ثلاث أطراف رئيسية هى السلطات العقلية والشرعية ، السلطات التقليدية،وأخيراً السلطات الكرزماتيكية. ان دراسة البيروقراطية والديمقراطية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا باسم ماكس فيبر . واهتمامه بها يعكس الفكر الاجتماعى للمراحل المتأخرة من الثورة الصناعية التى بدأت فى إنكلترا خلال

القرن الثامن عشر وانتشرت إلى بقية الأقطار الأوربية فى القرن التاسع عشر بالتأثيرات المخربة للثورة الصناعية على المجتمع وفى نفس الوقت كانوايفتشون عن هياكل سياسية تعزز دور الديمقراطية فى المجتمع الصناعى ويبحثون عن الظروف الإجتماعية والسياسية التى تمكنهم من إقامة المجتمع البيروقراطى الذى لا يمكن الإستغناء عنه فى المجتمع الصناعى . اعتقد فيبر بأن نمو وتكامل التنظيمات البيروقراطية هو شىء لابد منه لإقامة المجتمع الصناعى المتطور ، والبيروقراطية تضمن المنظمات الاجتماعية وتحفز قوى التوازن الاجتماعى .

أى القوى التى تريد المحافظة على الوضع السابق للمجتمع ، على التصادم مع أسباب ومقومات التغير . الا أن الديناميكية البيروقراطية سرعان ما تنتصر على القوى الرجعية والمحافظة وهنا هنا يستطيع المجتمع من بلوغ النمو والتطور الذى يدعم حركة التصنيع والتحديث الشامل .

عالج ماكس فيبر موضوع البيرو قراطية معالجة سسيولوجية حديثة وذلك بعد ان فصل فكرة البيروقراطية عن الأفكار العاطفية والانفعالية التى أحاطت بها لفترة طويلة من الزمن . واعتقد ان النظام البيروقراطى هو شى لا يمكن الاستغناء عنه عند إنجاز الأهداف العقلية لمؤسسات المجتمع الصناعى . وقد طبق فيبر مذهبه المشهور النموذج المثالى فى تعريف ودراسة المزايا الجوهرية للنظام البيروقراطى . وقال بان **البيروقراطية تتميز بالصفات التالية :**

١- الأحكام والقوانين العقلانية هى التى تحدد واجبات ووظائف الأدوار الإدارية فى المؤسسة ، وان هذه الأدوار هى أدوار أخصائية يحتلها الموظفون مؤهلون عقلياً وأكاديمياً .

٢- ان الأدوار الإدارية تكون على شكل مراتب متسلسلة من ناحية مقدار سلطتها وقوتها الإدارية .

٣- تعتمد الإدارة البيروقراطية على وثائق ومستمسكات مدونة لا يستطيع الهيمنة عليها إلا من حصل على تدريب ودراسة خاصة فى الشؤون الإدارية .

٤- يعين الموظفون على أساس مؤهلاتهم الفنية وقابلياتهم فى الإدارة التى اكتسبوها عن طريق الدراسة الطويلة أو التجربة والخبرة .

٥- لا يمتلك الموظف الإدارى مركزه الوظيفى ولا الأدوات التى يستعملها فى تنفيذ واجباته.

أما أفكار فيبر عن تقسيم الدول والسلطات فقد لعبت الدور المباشر فى تطوير علم الاجتماع السياسى . يقسم ماكس السلطات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى :

(١) السلطة التقليدية (٢) السلطة العقلية – الشرعية (٣) السلطة الكرزماتيكية .

السلطة التقليدية : هى التى تعتقد بان نظمها ما هى الا امتداد لنظم كانت موجودة فى الزمن السابق أو ان رئيسها تقلد منصبه بموجب مؤهلات معينة كانت شرعية فى الزمن الماضى أو أن الأوامر التى يصدرها بأوامر كانت مماثلة فى الزمن السابق ومتفق على التصرف بموجبها . وهذا يعنى بأن الجماعة التى تخضع للسلطة التقليدية تطيع أوامر سلطتها بسبب شرعيتها التاريخية أو بسبب تعودها من الزمن القديم على إطاعة مثل هذه الأوامر .

أما **السلطة الشرعية – العقلية** : فإنها تعتقد بان نظم وأحكام السلطة ذاتها والطريقة التى من خلالها يشغل الفرد دور سلطته وأسلوب ادعاء السلطة يجب ان يتم بالطرق والأحكام القانونية العامة .

والسلطة الكرزماتيكية : تتجسد فى شخصية الفرد الذى يشغلها ، هذه الشخصية التى تتميز ببعض الصفات والمزايا المقدسة التى تدل على قابلياته الفذة وسحر شخصيته وصلاحيته للدور الذى يحتله .

وفى جميع الحالات السلطات الثلاثة نشاهد بأن أحكام السلطة وقوانينها والطريقة التى يحتل بها الرئيس مركز قيادته وجوهر الحكم ومبدأ إصدار الأوامر كلها تعتمد على الإعتقاد بأن السلطة متصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقوة شرعية نهائية ومطلقة . وهذه قد تكون إرادة الله أو إرادة مؤسسى الخلافة أو المجتمع أو القانون الطبيعى أو إرادة الشعب .

وهذا يعنى بأن شرعية السلطات التقليدية والشرعية – العقلية حسب اعتقاد ماكس فيبر تعتمد على اعتقادها واتصالها بمصدر مقدس أى مصدر كرزماتيكى . الا ان السلطتين الأوليتين تختلفان عن السلطة الكرزماتيكية من حيث كون اتصالها بالمصدر المقدس غير مباشر فى حين تكون علاقة السلطة الكرزماتيكية بالمصدر المقدس علاقة مباشرة وعميقة .

٤- فلفلريد وباريتو (١٨٤٨ – ١٩٢٣ م)

أما العالم الاجتماعى و السياسى الإيطالى فلفريد وباريتو (١٨٤٨-١٩٢٣ م) فقد وهب عدة أفكار ومفاهيم ونظريات كان لها الدور المباشر فى نمو وتطوير علم الاجتماع السياسى . قد عبر عن أفكاره وتعاليمه الاجتماعية والسياسية فى كتابه الموسوم " العقل والمجتمع " الذى بين من خلاله حقيقة السلوك الاجتماعى والسياسى والقواعد التى تستند عليها العلاقات الاجتماعية بكافة أنواعها والفوارق بين الدوافع الحقيقية للسلوك والمظاهر الخارجية والعقلانية له . وفى دراساته هذه اعتمد على نظرية الرواسب والمشتقات التى استعملها فى تفسير مؤسسات المجتمع من حيث أصولها ووظائفها وبنائها وعلاقتها الواحدة بالأخرى وفى تفسير السلوك السياسى والعلاقات السياسية ذات الدوافع والأبعاد الاجتماعية .

كما أنه تطرق فى كتابه العقل والمجتمع إلى دراسة النخبة التى قسمها إلى قسمين أساسيين النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة . ووضح العلاقة بين النخبة والعوام من أبناء الشعب ودرس العوامل التى تكمن خلف دورة النخبة وعلاقتها بتوازن أو عدم توازن المجتمع .

أكد العالم باريتو فى أحد المقالات التى كتابها والموسومة "علم الاجتماع العام " على أهمية دراسة النظريات اللامنطقية ، هذه النظريات التى تعتبر بماثبة تفسيرات فلسفية ومثالية لظواهر لا يمكن تحليلها وشرحها بواسطة العلوم الطبيعية وهذه التفسيرات حسب اعتقاده تكمن فى عنصرين اساسين : العنصر الدائم الذى سماه بالرواسب والعنصر المتغير الذى سماه بالمشتقات . فالرواسب تعكس العواطف الإنسانية وحالات العقل الشعورى التى يمكن مشاهدتها فى المجتمع الإنسانى مهما كان نوعه قديما أو حديثا بدائياً أو متقدماً . وغالبا ما تكون الرواسب مقنعة أو متنكرة فى أشكال وصيغ مختلفة ، غير انه يمكن كشفها وتعريتها وفضح حقيقتها والتوصل إلى أهدافها ومقاصدها من خلال الفحوصات والاختبارات السسيولوجية . أما

المشتقات فهى الوسائل أو السبل التى من خلالها تنفذ الرواسب أو هى الأشياء التى تكمن خلفها الرواسب .وهذه يقسمها باريتو إلى أربعة أصناف أساسية هى العبارات ، المظهر الخارجى ، الحجج الموضوعية التى تبرر العاطفة ذاتها وأخيراً البراهين الكلامية .ويمكننا تطبيق نظرية البرفسور باريتو عن الرواسب والمشتقات على واقع وحقيقة الكيان الصهيونى الذى يدعى بأنه كيان يتكون من شعب مظلوم ومتعسف ضده وشعب يريد السلم والإستقرار والتقدم (هذه الإدعاءات الكاذبة والمزورة هى المشتقات التى تكلم عناها باريتو) بينما حقيقة الكيان العدوانية والعنصرية والتوسعية والإمبريالية واعتماده على أساليب الغش

والتزوير والكذب والغدر والكراهية للشعوب الآمنة والمستقرة هى الرواسب التى وضحها باريتو فى سياق نظريته الاجتماعية والسياسية .

كما تكلم باريتو عن نظرية النخبة حيث قال بأن النخبة هى الطبقة الحاكمة أو المتنفذة فى المجتمع التى تشكل الأقلية من أبناء الشعب .وهذه الطبقة يمكن أن تمييزها عن الطبقة المحكومة فى معيار القوة والسلطة والنفوذ فهى تتمتع بقوة ونفوذ وتأثير أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فى المجتمع . كما انه درس فى كتابه العقل والمجتمع الفوارق الأساسية بين النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة ووضح طبيعة التناقض والإنقسام التاريخى المستمر بين النخبة وعوام الشعب حيث ذكر بأن أساس التناقض والصراع بين الجماعتين يعزى إلى عامل القوة أى كون العوام مجردين عنها . وحقيقة كهذه تسبب انقسام المجتمع وتصدعه وقد يسيطر هذا الانقسام على جميع المؤسسات الاجتماعية البنيوية بضمنها المؤسسات السياسية خصوصاًالأحزاب والسلطات السياسية .

ويركز باريتو فى دراساته السياسية على دورة النخبة من حيث طبيعتها وأسبابها ويربط بين دورة النخبة والتغير الاجتماعى . فالمجتمع حسب تعاليمه ينقسم إلى فئتين النخبة التى تتكون من حكام وقادة وزعماء المجتمع حسب تعاليمه ينقسم إلى فئتين النخبة التى تتكون من حكام وقادة وزعماء المجتمع ومن الأشخاص المتنفذين والمسيطرين على مؤسساته المختلفة .

وهؤلاء يشكلون نسبة قليلة من أبناء المجتمع وقد أطلق عليهم باريتو بجماعة الأسود .

والفئة الثانية تتكون من عوام الشعب الذين ليس لهم قوة سياسية أو نفوذا اقتصاديا واجتماعيا ولكنهم يملكون الطاقات الذكائية والقدرات البدنية الداينميكية التى تساعدهم على العمل والإنتاج وقد أطلق باريتو على هذه الفئة اسم الثعالب . والنخبة هى فى صراع دائم مع عوام الشعب بسبب القوة التى تمتلكها النخبة وتجرد عوام الشعب منها والصراع المستمر بين الفئتين ينتهى بسقوط النخبة أو الطبقة الأستقراطية وصعود جماعة من عوام الشعب إلى مركز النخبة لاحتلالها والتمتع بحقوقها وإمتيازتها . فأعضاء النخبة لا يستطعون احتلال مراكزهم القيادية أكثر من عشرين سنة على حد قول باريتو بسبب كبرهم وهرمهم وضعف قواهم العقلية والجسمانية وإصابتهم بمرض الخدر والترهل والملل من إشغال مراكز القيادة والقيام بوظائفها الرسمية والروتينية والتى تجعل حياتهم ضيقة وميكانيكية ومملة . لهذا يضعف أدائهم ويقل عندهم روح العمل المبدع والخلاق. وفى الوقت الذى يتعرض فيه أعضاء النخبة إلى الملل والخدر والترهل والخمول تبادر جماعة من عوام الشعب خصوصاً تلك التى تتميز بالذكاء

والنشاط والفاعلية والرغبة فى احتلال مراكز القيادة والحكم بمضاعفة جهودها وتكثيف نشاطاتها وتصعيد صراعها مع فئة النخبة .

وغالبا ما ينتهى الصراع بفوز جماعة العوام على النخبة بحيث تفقد النخبة مراكزها القيادية وقوتها وتأثيرها وتنخفض إلى طبقة العوام فى حين تقفز جماعة العوام (الثعالب) إلى مراكز القوة والحكم . وهذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية يسميها باريتو بدورة النخبة التى تصيب جميع المجتمعات البشرية أيا كان نظمها السياسية والايدولوجية. ونظريته عن دورة النخبة تفسر أفكاره حول السكون الاجتماعى والداينميكية الاجتماعية وبعد تفسيره للنخبة ودورة النخبة يقول باريتو بأن التاريخ هو مقبرة الأرستقراطية ، أى ان النخبة سائرة نحو الزوال والاندثار عاجلا أم آجلاً والتاريخ الإنسانى هو خير شاهد على ذلك .

٥- روبرت ميشيل (١٨٧٦ – ١٩٣٦ م)

أما فضل العالم الاجتماعى السياسى الإيطالى روبرت ميشيل (١٨٧٦-١٩٣٦) فى تطوير النظرية الاجتماعية والسياسية فيتجسد فى نظريته عن الديمقراطية والاوليكاركية أى حكم الأقلية ، وفى تشخيصه لطبيعة القانون الحديدى للاوليكاركية . وقد ظهرت دراسته الاجتماعية والسياسية هذه فى كتابه الشهير " الأحزاب السياسية " فى بداية هذا الكتاب أشار ميشيل بأن الديمقراطية دائماً تتحول إلى الاوليكاركية التى تطغى عليها بعض الصفقات السلبية والمضرة للأفراد والجماعات الذين شاركوا فى اختيار القادة التى تمثلهم وتدافع عن حقوقهم . واعتمد ميشيل فى تعميماته الاجتماعية والسياسية على دراسته للأحزاب السياسية ونقابات العمال والمنشأت الصناعية والتجارية فى إيطاليا . حيث شاهد بأن الممارسات الديمقراطية الهادفة إلى انتخاب قيادة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبل أعضاء هذه المنظمات هى ممارسات لا تؤمن بديمقراطية هذه المنظمات . فسرعان ما تتحول القيادة الديمقراطية التى أنتخابها الأعضاء انتخابا حرا وشريفا إلى قيادة اوليكاركية أى قيادة شبه ديكتاتورية محتكرة من قبل عدد من القادة واتباعهم من المدراء العامين والمدراء والخبراء الفنيين بل وحتى صغار الموظفين من أعضاء الجهاز الإدارى . فالقادة المنتخبون من نقابات العمال مثلا يعينون اتباعهم وأقاربهم وأنصارهم فى المراكز الإدراية والتنفيذية العليا لنقابات العمال ويعطونهم صلاحيات واسعة لحكم وإدارة أمور هذه النقابات .

وهؤلاء الأقارب والأتباع المعينون فى المراكز الحساسة يطيعون القادة الذين عينوهم طاعة عمياء. كما أن بقية أعضاء الجهاز الإدارى المنفذ يودون كسب رضا القادة والتقرب إليهم وطاعتهم طاعة عمياء حتى ولو لم يكونوا على حق ، رغبة فى الحصول على بعض المكاسب الشخصية منهم . وبالتالى تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة متملقة ومزيفة وتحت التأثير المباشر للقادة المنتخبين . كما ان القادة أنفسهم يودون الاستمرار بالحكم والسيطرة لأطول فترة ممكنة ويكونوا مستعدين لاتخاذ أقصى العقوبات بحق من يخالفهم أو يتحداهم . وهنا تتحول الإدارة والقيادة الديمقراطية إلى قيادة شبه ديكتاتورية تسمى بالإدارة أو القيادة الاوليكاركية التى تكلم عنها روبرت ميشيل .

كما أن القيادة تكون بعيدة كل البعد عن آمال وطموحات وأمانى الأشخاص الذين انتخبوها وصوتوا لها فى عملية الإقتراع السرى . لذا يعتقد ميشيل بأن أغلب القيادات الديمقراطية فى

العالم خصوصاً العالم الرأسمالى الغربى الذى يطلق على نفسه العالم الديمقراطى الحر الذى يتشدق بالديمقراطية البرلمانية وبالحريات والمساواة هى قيادات مزيفة تطغى عليها الصفات الاوليكاركية التى تكلم عنها ميشيل فى سياق نظريته عن القانون الحديدى لحكم الأقلية .

اسئلة المحاضرة ..

السؤال الاول / تحدثي ، تحدث بالتفصيل عن اسهامات علماء المسلمين في تطور علم الاجتماع السياسي ؟

خلال عصر الإمبراطورية العربية الإسلامية تبلورت الآراء والمفاهيم والنظريات الاجتماعية والسياسية التي تفسر أصل نشوء المجتمع وتطوره وعلاقة المجتمع بالدولة على أيدى المفكرين الاجتماعيين والسياسيين العرب كالفارابي وابن خلدون والغزالي والحموي وابن بطوطة . وقد ركزت هذه المفاهيم والنظريات على دور الغريزة الاجتماعية في تكوين المجتمع والدولة . فالغريزة الاجتماعية هى أساس الاجتماع الإنساني وان الانسان هو حيوان اجتماعي وسياسي بالطبيعة . فهو لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الاخرين ولا يمكن ان يحصل على أهدافه وطموحاته دون وجود سلطة تنظم وتشرف على واجبات وحقوق الأفراد وتنشر العدل والمساواة والحرية فى ربوع المجتمع . علينا هنا دراسة النظريات الاجتماعية و السياسية للفارابي وابن خلدون لنتطلع على دور الحضارة العربية في إغناء الفكر الاجتماعي و السياسي العالمي ، هذا الفكر الذى تمخض عنه في النهاية ظهور وبلورة علم الاجتماع السياسي .

السؤال الثاني / اشرح ،اشرحي بالتفصيل اراء ثلاث منظرين ساهموا في تطور علم الاجتماع السياسي ؟

الفارابى هو من المفكرين الاجتماعيين والسياسيين العرب الذين برزوا فى مواضيع السياسة والاجتماع والفلسفة . ولد عام ٨٧٠م وتوفى عام ٩٥٠م من أهم مؤلفاته كتاب " السياسات المدنية " وكتاب " أهل المدينة الفاضلة " والكتاب الأخير هو من أشهرمؤلفاته اذ كان على غرار كتاب جمهورية أفلاطون من حيث ترتيبه العلمى وحكمه الفلسفية والسياسية . والغاية من تأليف كتاب أهل المدينة الفاضلة هى توضيح طبيعة المجتمع الفاضل والدولة المثالية . وقد قسم هذا الكتاب إلى قسمين : قسم يهتم بدراسة الأسس الفلسفية التى تستند عليها المدينة الفاضلة . والقسم الثانى يوضح المبادىء التى تقوم عليها المدينة الفاضلة . وقد عالج الفارابى فى هذا الكتاب أيضاً حقيقة الاجتماع الانسانى وحقيقة الدولة وأصل نشؤها .

بدأ الفارابى بحوثه الاجتماعية بتحليل حقيقة الاجتماع الإنسانى والدوافع الأساسية إلى قيامه ولا شك انه رجع فى هذا الصدد إلى أرسطو عندما قال بأن الإنسان حيوان اجتماعى بطبيعته أى يحتاج إلى أشياء كثيرة لايستطيع الحصول عليها بمفرده . فهو لابد له من التعاون مع أعضاء جنسه لكى يستطيع بلوغ الكمال ، والكمال الذى يقصده الفارابى هنا هو السعادة . ولا يتم الفرد تحقيق السعادة فى نفسه عن طريق التعاون المادى

فحسب بل لابد له من التعاون الروحى والفكرى لأن السعادة تتصل بتحقيق الأشياء المادية والروحية فى آن واحد . ورغبة الإنسان فى تحقيق السعادة للمجتمع وتحقق أمانى الأفراد . وإذا ما انتشرت السعادة فى المجتمع وكان انتشارها يعتمد على مبادىء العدالة والمساواة فان المدينة التى كتب عنها الفارابى ستظهر للعيان . وقد تكلم الفارابى بإسهاب عن المدينة الفاضلة وهى المدينة التى يتعاون أفرادها واحدهم مع الآخر لغرض نيل السعادة ، كما يجب على كل واحد منهم القيام بعمل معين والتخصص به .

وأهم وظائف المدينة وأكبرها خطراً وظيفة الرئاسة . وذلك لأن الرئيس هو منبع السلطة العليا وهو المثل الأعلى الذى تتحقق فى شخصيته جميع معانى الكمال وهو مصدر حياة المدينة ودعامة نظامها . ومنزلة الرئيس بالنسبة للأفراد كمنزلة القلب بالنسبة لسائر أنحاء الجسم ولذلك لا يصلح للرئاسة حسب اعتقاد الفارابى الا من زود بصفات وراثية ومكتسبة يتمثل فيها أقصى ما يمكن ان يصل إليه الكمال فى الجسم والعقل والعلم والخلق والدين .

السؤال الثالث / قارن ، قارني بين اسهامات ابن خلدون وماكس فيبر في تطوير علم الاجتماع السياسي ؟

المفكر الاجتماعي العربي ابن خلدون (١٣٣٢ -١٤٠٦ م)

فقد كان مهتما بمواضيع كثيرة أهمها الأدب والفلسفة والتاريخ والسياسة والاجتماع الذى أطلق عليه فى كتابه " المقدمة " اسم علم العمران البشرى " الذى يدرس ما استطاع الإنسان إنجازه فى البيئة الحضرية من معالم المدنية والتراث الحضارى وباقى الفنون الحياتية التى طورت المجتمع ونمته فى ضروب ومجالات مختلفة . ودرس ابن خلدون المجتمع دراسة تاريخية اذ اعتقد بأنه يمر فى مراحل تاريخية متباينة ، وكل مرحلة حضارية متصلة بالمرحلة الحضارية التي سبقتها . وأشار إلى أن دراسة الماضى ترشدنا إلى فهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل ، ودراسة كهذه تعود إلى موضوع فلسفة التاريخ الذى برز فيه ابن خلدون قبل غيره من مفكرى وفلاسفة العالم .

ولا يكتفى ابن خلدون بان يقرر ان المجتمع حقيقة يجب ان تدرس وان علم الاجتماع هو الذى يدرس المجتمع البشرى وما يلحقه من عوارض .

بل يحاول أكثر من ذلك اذ يحلل الضرورة الاجتماعية ويكشف عن الدعائم التى تقوم عليها . فيقول ان الاجتماع الانسانى ضرورى لأن الإنسان مدنى بطبعه ويسير فى شرح هذه القضايا على وتيرة من سبقه من مفكرين كأرسطو والفارابى . ويقرر ان عدم كفاية الفرد لنفسه يدفعه إلى التعاون والاشتراك فى حياة الجماعة

ومن ثم ينشأ التضامن الذى يعتبر أقوى الدعائم التى يقوم عليها المجتمع وهكذا .

وما فطر عليه الإنسان من شعور نحو الجماعة يدفعه إلى الاستكمال بغيره ليستكمل بذلك خواصه النوعية والجنسية فضلا عن حاجاته الضرورية وقد يكون التضامن على أنواع كثيرة كالتضامن الاقتصادي والسياسي والثقافي والعائلي . ففي حالة التضامن السياسي أى دخول الأفراد بعلاقات تعاونية تستهدف تمشية أمور المجتمع والسيطرة عليه والكفاح من أجل تحقيق أهدافه وطموحاته فان الدولة تظهر من هذا التضامن .

والدولة حسب اعتقاد ابن خلدون من أقوى مظاهر التضامن الاجتماعى وأكثرها أهمية وخطورة في تحديد معالم المجتمع وصورته السياسية . والدولة كالمجتمع فى نظر ابن خلدون شىء طبيعى وهى لهذه الصفة تخضع لقوانين عامة ، مثلها فى ذلك مثل الظواهر الفردية وظواهر الحياة فى الكائنات الحية . ولذلك يبذل قصارى جهده فى تفسير مبادئها وتحليل وظائفها والكشف عن العوامل التى تؤثر فى نشأتها واستقرارها وتطورها .

انتهت المحاضرة ..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة الثالثة : علاقة علم الاجتماع السياسي بعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى

اولا : نبذه عن علم الاجتماع والعلوم السياسية

يهتم علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية الناتجة عن تعامل و تفاعل الناس بعضهم مع بعض و علاقتهم بعضهم ببعض في الجماعات المختلفة كالأسرة و الجماعة الترفيهية و المدرسة و الجماعة المهنية و الحزب السياسي أو في المجتمعات المختلفة كالحي و القرية و المدينة . و لذلك لا يبعد عن الصواب من يقول ان علم الاجتماع يدرس العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الافراد و الجماعات من حيث تكوينها و شدتها و مدي استدامتها و اتجاهاتها و اهدافها و ما ينظمها او يشكلها او يغيرها . و هناك بعض العلماء يعتقدون بأن ميدان الاجتماع يشمل العلوم الاجتماعية كلها بضمنها العلوم السياسية و لذلك قالوا ان علم الاجتماع هو علم العلوم .

و لكن الحقيقة و الواقع ان لكل علم من العلوم الاجتماعية كالعلوم السياسية و الأنثروبولوجيا و التاريخ و علم النفس ميدانه الخاص و مصطلحاته العلمية و طرقه المنهجية و أساليبه الدراسية و مشكلاته الأكاديمية التي تجعله متميزا عن غيره من العلوم الأخرى . و في نفس الوقت مكملا لها طالما ان العلوم الاجتماعية كلها تدرس زوايا المجتمع المختلفة .

و لما كانت زوايا و اركان المجتمع متكاملة فإن العلوم الاجتماعية ذاتها تكون متكاملة و مترابطة و لا يمكن فصل بعضها عن بعض فصلا كاملا . فعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية يدرس الانسان نفسه و يدرس مؤسساته البنيوية من ناحية اصولها التكوينية و تطورها التاريخي ووظائفها و علاقات بعضها ببعض . و علم الاقتصاد يدرس الطريقة التي من خلالها يستطيع الانسان كسب عيشه و تنظيم حياته المادية و يركز علي فهم و استيعاب فعاليات الإنتاج و التوزيع و الإستهلاك و العلوم السياسة تركز علي دراسة ظواهر القوة و السلطة و العلاقة بين الشعب و الدولة من ناحية الحقوق و الواجبات مع الإشارة الي المؤسسات السياسية من حيث وظائفها و أهدافها القريبة و البعيدة الأمد .

لكن ليس هناك قاعدة يعتمد عليها في التمييز بين هذه العلوم ، فالعلوم الاجتماعية كلها تهتم بدراسة نفس الظواهر الخارجية التي هي حقائق الحياة الاجتماعية و تركز علي فهم و تحليل نشاطات و فعاليات الانسان المختلفة و تحاول تحليل اسبابها و تشخيص نتائجها و ملابساتها .

ان كل علم من العلوم الاجتماعية يثير عدة تساؤلات و استفسارات تتعلق بمجاله النظري و العلمي و يحاول الاجابة عليها بعد قيامه بالمشاريع البحثية النظرية و التطبيقية هذه المشاريع التي تمكنه من جمع المعلومات و تصنيفها و تحليلها بغية التوصل الي النتائج النهائية . وتستعمل النتائج النهائية هذه في صياغة فرضياته و نظرياته و قوانينه الشموليه التي تؤدي بالنهاية الي تطويره وتراكم مواده النظرية و المنهجية .

اذن العلوم الاجتماعية هي علوم تجريدية تختص بدراسة الاشياء دراسة باطنية و ظاهرية مشتقة من طبيعتها و مميزاتها وملابساتها . و ان هناك تكاملا بينها و هذا التكامل يمنحها القدرة علي تفسير الظواهر الاجتماعية و التنبؤ عن الحوادث التي تقع في المستقبل .

من الجدير بالذكر ان العلوم الاجتماعية تختص بدراسة الانسان في المجتمع . فالحياة الاجتماعية للانسان تتطلب وجود العديد من ادوات ووسائل العيش المادية وغير المادية . و كلما يرتقي الانسان اجتماعيا و حضاريا كلما تزداد حضارته تعقيدا و تشعبا و تركيبا و تصبح بحاجة ماسة الي التحليل و الدراسة من زوايا مختلفة و متنوعة . و الحياة اليومية للانسان تفرض عليه تكوين علاقات انسانية لا حصر لها . فهو عضو في جماعات مختلفة يفكر و يشعر و يكتسب المعرفة و في نفس الوقت يتصل بالاخرون ليكون عاداته و تقاليده و معتقداته .

و الانسان ينظم شئونه و صلاته بالاخرين و يحقق مصالحه عن طريق السلوك و التفاعل و التحرك داخل المجتمع السياسي و قد ظهرت العلوم السياسية في باديء الامر لدراسة الجوانب المتداخلة و المشتركة للحياة الاجتماعية . و قد كانت في بدايتها علما اجتماعيا واحدا و لكنها ما لبثت ان اقسمت الي فروع و اختصاصات دراسية مختلفة . كل فرع يختصص بجانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية و بطريقته العلمية المتميزة .

و لا شك ان هذا التخصص نتج في تقدم هذه الفروع و منحها مزيدا من الدقة و الكفاءة و القدرة علي التحليل . و لكن تشعب الفروع الدراسية الاجتماعية لا يخلو من النتائج السلبية التي اثرت في علاقات بعضها ببعض تأثيرا مشوشا . فقد ترتب علي عزل العلوم و انفصال بعضها عن بعض تقسيم النشاط الانساني الي فئات ضيقة و متحيزة تستند الي عزل الجوانب المتشابكة للحياة الاجتماعية بصورة تعسفية و افتراضية بحتة بحيث تصور البعض ان هناك انسانا اجتماعيا واقتصاديا و سياسيا و تاريخيا دون ادراك التكامل بين هذه الجوانب .

هذا فضلا عن عدم امكانية تجزئة المجتمع الي قطاعات مختلفة ووضع الحدود الصلبة بينها كما يفترض بعض المتخصصين في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة . لهذا يجب علينا القول بانه علي الرغم من استقلالية علم الاجتماع او العلوم السياسية عن العلوم الاجتماعية تتعلق بمناهجها الدراسية و اهدافها العامة و مصطلحاتها العلمية و قوانينها الدراسية و اهتماماتها النظرية و التطبيقية

ان علم الاجتماع الان يهتم بدراسة الانسان بصفته نتاجا للحياة الاجتماعية . و يحلل هذا العلم السلوك الاجتماعي و انماط التفاعل و العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد و احدهم بالاخر و العادات و التقاليد و الحضارة و بناء وظائف الانظمة الاجتماعية و القيم و المثل التي تنظم الحياة الاجتماعية اضافة الي دراسة انماط المؤسسات البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي من حيث اسسها و عناصرها التكوينية . اصولها التاريخية . ووظائفها المؤسسية واهدافها القريبة و البعيدة الامد و اخيرا طبيعة العلاقات الاجتماعية بين اركانها الداخيلة من جهة و بينها و بين المجتمع الكبير من جهة اخري . و اخيرا يهتم علم الاجتماع بدراسة اسباب الاستقرار و السكون الاجتماعي (social static) و اسباب التحول و الداينمكية الاجتماعية (social dynamic)

اما العلوم السياسية فتركز علي دراسة الدولة و علاقتها بالافراد الذين تحكمهم وهذه العلاقة غالبا ما تقوم علي قواعد مقررة و مقبولة توصف بالشرعية و القانونية . و تهتم العلوم السياسية بدراسة الاحزاب السياسية و السلوك السياسي و القيادة و الجماعات الضاغطة و الرأي العام و اسس الادراة العامة ويرتبط بهذا الميدان ذلك الاتجاه الذي يعني بدراسة الدولة دراسة مقارنة .

و تركز هذه الدراسة علي الخبرات السياسية و الانظمة و انماط السلوك و العمليات التي تظهر مصاحبة للدول الحديثة بمختلف نماذجها و غالبا ما تعني العلوم السياسية بتلك الانظمة التي تنحدر من اصول اديولوجية و فكرية و مشتركة و عادات وتقاليد اجتماعية متشابهة و نظم اقتصادية و ثقافية واحدة كدول الوطن العربي و الدول الاشتراكية و دول الكمنويلث و الحكومات البرلمانية في غرب اروبا . اما الموضوعات التي تناقشها هذه الدراسات فتضم القيادة السياسية ، النخبة الحاكمة وغير الحاكمة (ruling and non ruling elite) من حيث مصادر تكوينها و الطابع المميز لها ، و دراسات الاحزاب و السلوك الانتخابي و مشكلات التنشئة السياسية و التغير السياسي و الاختلافات في الاديولوجيات القومية و الاشتراكية ...الخ .

ويشترك علماء الاجتماع و السياسة في تبني نظرة شاملة للتنظيم الاجتماعي فالظواهر السياسة كالمعاهدات و الاتفاقيات و البروتوكلات السياسية ، و الحركات السياسية و الحروب و السلطات و القوة السياسية ، يمكن تحليلها علي ضوء البناء الاجتماعي بحيث يصبح الواقع السياسي تابعا للواقع الاجتماعي . و اكتسب ميدان الاجتماع السياسي (political sociology) اهمية خاصة بعد ان تبلورت مفاهيم و مصطلحات جديدة كالنسق الاجتماعي و الجماعات السياسية و بناء القوة و القيادة و النخبة السياسية .

و استعملت في بناء و تكوين فرضياته و نظرياته الاجتماعية و السياسية المتطورة و القادر علي تفسير ظواهره و ملابساته . و بعد ان استخدمت الطرق المنهجية العلمية في جمع معلوماته و حقائقه التي يعتمدها في شرح و تفسير الظواهر و التفاعلات و المشكلات التي يهتم بدراستها و التي تنشق من مجاله الدراسي و الفقه النظري و الأكاديمي . وقد ظهر علم الاجتماع السياسي في الفترة التاريخية التي اصبح من الممكن فيها التميز بين ما هو اجتماعي ((social و بين ما هو سياسي (political)

و يمكن اعتبار عام ١٨٤٠ تاريخا محددا لظهور هذا العلم بعد قيام ماركس بانتقاد فلسفة هيجل و قيام فون شتاين بتحليل تأريخ الحركات الاجتماعية في اوربا خلال القرن التاسع عشر . و في نفس الفترة الزمنية ظهر مصطلح المجتمع المدني (civil society)

الذي كان ثمرة تفكير و تأمل لفترة طويلة من الزمن . اذا ساعدت كتابات هوبز و لوك و روسو و اخيرا هيجل في توضيحه و اضافه ابعاد جديدة له . و خلال منتصف القرن التاسع عشر اصبح المجتمع يعني نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة . و قد ظهرت فيها ا لطبقات الاجتماعية المتخاصمة التي عبر عنها ماركس في كتابه راس المال . وظهر الطبقات كان بسبب امتلاك المادة و قوة النفوذ الاجتماعي من قبل فئة اجتماعية و عدم امتلاكها من قبل الفئة او الطبقة الاخري . و حقيقة كهذه تثير الصراع بين هاتين الطبقتين ، و الصراع يقود الي اعلان الثورة الاجتماعية و السياسية كالثورة و يبدل نظام الحكم تعتمد علي حقيقة البناء الطبقي .

و اصبح المختصون في الاجتماع و السياسة يتفقون علي ضرورة تفسير الظواهر السياسية بموجب معطيات العلاقات الاجتماعية التي تسود المجتمع بأسره . و قد اعترف ماكس فيبر في

احد مقالاته حول العلاقة بين السياسة و الدين بأن المجتمع السياسي يجب فصاه عن المجتمع الديني خصوصا بعد تطور المجتمع البشري ماديا و حضاريا و بعد انتشار الافكار التحررية خلال فترة الاصلاح الديني التي كانت تدعو الي تحرر افكار الانسان و قرائحه من ضغوط و قيود الكنيسة البابوية . كما نادي فيبر بضرورة فصل الدولة عن المجتمع المدني نتيجة لنمو و تطور البرجوازية حيث ان واجبات و حقوق المجتمع تختلف عن واجبات و حقوق الدولة .

و قد توضح هذا الاختلاف و اصبح بارزا بعد تعقد المجتمع المدني و زيادة حاجات ابنائه و بعد التقدم التكنولوجي و العلمي و المادي الذي شهده المجتمع البرجوازي بعد الثورة الصناعية .

والخلاصة ان الفكر السياسي المعاصر ظهر نتيجة وجود تيارات اجتماعيين اساسيين : الاول يهتم بالتمييز بين المجتمع و الدولة اي بين ما هو اجتماعي و ما هو سياسي . و قد توصل الي نتيجة مفادها بان الظواهر السياسية محكومة بنفس القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية . و الثاني يتعلق بالصفات الثنائية للسياسة اي كونها اداة للإدارة و الضبط و تمشية امور الأفراد في المجتمع ، و كونها اداة لحل و ازالة الصراع بين الجماعات و الافراد حول المصالح و الاهداف و الطموحات التي يحاولون تحقيقها من خلال تعاونهم او تنافسهم مع الاخرين .

ثانيا : علاقة علم الاجتماع السياسي بعلم الاجتماع

اذا فهمنا و ادركنا ماهية علم الاجتماع السياسي و طبيعته و اغراضه و منهجيته و قارناها بماهية طبيعة و اغراض و منهجية علم الاجتماع فإننا نستطيع استنتاج و تحليل اوجه الشبه و الاختلاف بين العلمين و بالتالي معرفة و استيعاب العلاقة المتفاعلة بينهما . فعلاقة علم الاجتماع السياسي بعلم الاجتماع هي علاقة وثيقة مترسخة اذا لا يمكن للعلمين الاستقلال و الانفصال عن بعضهما البعض طالما ان الاخصائي الاجتماعي يعتمد علي دراسات و ابحاث علم الاجتماع السياسي لدي معرفته اثر العوامل الاجتماعية في الاحداث السياسية و النتائج و الانعكاسات التي تتركها هذه الاحداث علي البنية الاجتماعية . كما ان العالم الاجتماعي السياسي يعتمد علي دراسات علم الاجتماع في فهم العلاقة المتفاعلة بين مؤسسات المجتمع و اثر الانسان فيها . اضافة الي استعمال مصطلحات و منهجية و نظريات علم الاجتماع في دراسة الظواهر و العمليات و التفاعلات الاجتماعية و السياسية التي يتخصص فيها العالم الاجتماعي السياسي .

ان علاقة علم الاجتماع السياسي بعلم الاجتماع تتجسد بحقيقة كون علم الاجتماع السياسي فرعا مهما من فروع علم الاجتماع و كون علم الاجتماع اقرب المواضيع لعلم الاجتماع السياسي . فعلم الاجتماع السياسي يعتمد علي علم الاجتماع في صياغة و عرض نظرياته و في طرح و ربط قوانينه الكونية ببعضها ببعض و في دراسته للواقع السياسي دراسة اجتماعية مشتقة من طبيعته و ملابساته و العوامل المتشبعة التي تؤثر فيه . لكن علم الاجتماع كما اسلفنا هو علم واسع يدرس جميع انظمة و مؤسسات المجتمع دراسة علمية شاملة ، ومثل هذه الدراسة تساعد علي اشتقاق القوانين العامة التي تفسر حقيقة الوجود الاجتماعي بما فيه من تعقد و تشعب و غموض .

و يهتم علم الاجتماع بدراسة الفعل و رد الفعل بين المؤسسات المادية و المثالية للمجتمع ويحدد العوامل التي ترسم العلاقة بينهما وتدفعها نحو التباين و الاختلاف او التماسك او التكامل . و يدرس علم الاجتماع ايضا العادات و التقاليد و القيم و المقاييس و المثل الاجتماعية و يشخص اثرها في بناء و تكوين النماذج السلوكية لأفراد و جماعات المجتمع كما يركز علي دراسة و اسباب السكون و الاستقرار الاجتماعي و دراسة الحركة و الداينميكية الاجتماعية ، اضافة الي اهتماماته بفحص نتائج الاستقرار و الداينميكية الاجتماعية علي الانسان و المجتمع الكبير .

و اخيرا يدرس علم الاجتماع مشكلات المجتمع المادية و الحضارية دراسة علمية تحليلية تتطرق الي اسبابها و نتائجها و الظواهر الانسانية المرضية التي تجلبها للمجتمع ثم يقترح الاجراءات و الحلول التي من شأنها ان تعالج هذه المشكلات وتضع حدا لها . اما علم الاجتماع السياسي فيختص بدراسة المؤسسات السياسية والظواهر و المشكلات السياسية دراسة اجتماعية علمية و تحليلة تهدف نحو تشخيص وتحليل العوامل الاجتماعية و الحضارية التي تقف وراء الظواهر و الاحداث السياسية ، وترمي الي دراسة الأصول والجذور الاجتماعية للمنظمات و المؤسسات السياسية في المجتمع . اضافة الي اهتمام علم الاجتماع بدراسة الاثار الاجتماعية و الحضارية التي تتركها الظواهر و الاحداث السياسية التي تقع في المجتمع كالثورات السياسية و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ، و الاضطرابات السياسية و الحروب ..الخ .

ان علاقة علم الاجتماع بعلم الاجتماع السياسي هي علاقة وطيدة تنعكس في حقيقة اعتماد علم الاجتماع علي دراسات و ابحاث و نتائج و احكام علم الاجتماع السياسي . هذه المعلومات التي تساعده علي فهم و معرفة طبيعة المؤسسات السياسية ، التي يدرسها العالم الاجتماعي جنبا الي جنب مع بقية المؤسسات الاجتماعية البنيوية الأخرى ، من حيث نشوءها و تطورها و أسسها الاجتماعية و العوامل المؤثرة في ديمومتها و استقرارها و صيرورتها .و مثل هذه المعلومات يستفيد منها العالم الاجتماعي عند دراسته وتحليله للعوامل و الظواهر المشتركة التي تظهر في المنظمات السياسية . اما اهمية علم الاجتماع لعلم الاجتماع السياسي فتتجسد بقابلية علم الاجتماع علي تحليل وتفسير ماهية الظواهر و العوامل الاجتماعية التي تؤثر في العلاقات في استقرار و ديناميكية المجتمع وتتجسد بالعلاقة العضوية بين مؤسسات المجتمع المختلفة و في العوامل الذاتية و الموضوعية التي تؤثر في العلاقات الاجتماعية و السلوك الاجتماعي للأفراد و اخيرا تبرز اهمية علم الاجتماع بدراسته للتفاعل العضوي بين الفرد و الجماعة و المجتمع و قدرته علي تفسير ظواهر الاستقرار و الحركة الاجتماعية و تشخيص القوانين التي تحكمها و تسيطر علي فاعليتها .

ومثل هذه الحقائق و المعلومات يستفيد منها العالم الاجتماعي السياسي فائدة كبيرة عند قيامه بدراسة و تحليل الاحداث و الظواهر و المؤسسات السياسية في المجتمع

ثالثا : اوجه الشبه والتكامل بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي

يمكن درجها بالنقاط التالية :

١- ان علم الاجتماع يدرس جميع مؤسسات المجتمع دراسة بنائية وظيفية و دراسة تحولية في ان واحد . فالعالم الاجتماعي يدرس مثلا المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات السياسية دراسة

تفصيلية و تحليلية ثم يربط بينها ربطا سببيا و عقلانيا يستهدف فهم اثر الاحداث السياسية في الظواهر الاقتصادية او أثر الاحداث الاقتصادية في الاحداث السياسية . و علم الاجتماع السياسي يدرس الفعل و رد الفعل بين المؤسسات السياسية و المجتمع اي يدرس الاسباب و النتائج الاجتماعية للأحداث و الظواهر السياسية . اذن كل من علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي يدرسان الفعل و رد الفعل بين المؤسسات السياسية و بقية مؤسسات المجتمع .

٢- يستعمل علم الاجتماع السياسي نفس المصطلحات التي يستعملها علم الاجتماع كاصطلاح المؤسسة و المنظمة ، الدور و المنزلة ، القوة و النفوذ ، الطبقة و النخبة ، بناء القوة و بناء النخبة ، الاستقرار و التغير الاجتماعي ، الديمقراطية و الأوتوقراطية ، الديكتاتورية و الكرزماتيكية .... الخ . كما ان معاني المصطلحات هذه و الطريقة التي تستعمل في بناء الفرضيات و النظريات و التعبير عن الافكار و المفاهيم هي واحدة و متكاملة و لا يمكن التفريق بينها مطلقا.

٣- تتشابه الطرق المنهجية و العلمية التي يستعملها العلمان في جمع المعلومات و الحقائق و صياغة المفاهيم و الفرضيات و النظريات . ان كلا العلمين يستعملان الطريقة التاريخية و طريقة المقارنة و طريقة المسح الاجتماعي الميداني و طريقة المشاهدة و المشاهدة بالمشاركة .

٤- ان كلا العلمين يتقيدان بالمناهج و الاساليب العلمية التي تتبعها العلوم الاجتماعية و الطبيعية علي حد سواء و يتميزان بالصفات العلمية و الموضوعية التي تتسم بها بقية العلوم ككونهما علمين نظرين و تطبيقين في ان واحد . و ان اساليبهما البحثية و التحليلية تتميز بالجانب الامبريقي و الموضوعي . كما ان نظريتهما و قوانينهما الكونية قابلة للزيادة و الكثرة و التراكم ، اضافة الي كونهما علوما تهتم بالوصف و التحليل و العرض و لا تهتم بالتقييم الفلسفي و الأحكام القيمية التي تشغل بال الفلسفة و الدين و اللاهوت .

رابعا : اوجه الإختلاف بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي

و بالرغم من تشابه العلمين فان هناك ثمة فروقا أساسية بينهما و هذه الفروق يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

١- يدرس علم الاجتماع المجتمع برمته بما فيه من مؤسسات و منظمات اجتماعية ، سلوك و علاقات اجتماعية سكون و ديناميكية اجتماعية . بينما يدرس علم الاجتماع السياسي أثر العوامل الاجتماعية و الحضارية في الحوادث السياسية علي الفرد و الجماعة و المجتمع .

٢- ان حقل علم الاجتماع اوسع بكثير من حقل علم الاجتماع السياسي حيث ان علم الاجتماع يدرس الحياة الاجتماعية برمتها ، بينما علم الاجتماع السياسي يدرس العلاقة الديلكتيكية بين المؤسسات السياسية و المجتمع .

٣- ان حقل علم الاجتماع أقدم تاريخيا من حقل الاجتماع السياسي . فالحقل الاخير ظهر بعد تعقد الحياة السياسية في المجتمع و بعد زيادة اهمية الدولة و ارتفاع هيبتها نتيجة للخدمات الكثيرة و المتفرغة التي تقدمها للأفراد و الجماعات و بعد تشابك و تظافر المنظمات السياسية و حاجة المجتمع الماسة له . فالدولة التي هي من اكبر و اقدم المنظمات السياسية في المجتمع

مسئولة عن تخطيط المجتمع و تلبية حاجاته و العمل علي ازالة مشاكله و سلبياته خصوصا بعد تعقد الحياة الاجتماعية و زيادة العوامل و القوي المؤثرة فيها و بعد تطور و نمو المجتمع البشري في الأصعدة المادية و الروحية و القيمية .

٤- يعني علماء الاجتماع بدراسة اثر القيم و القواعد الاجتماعية في الروابط القائمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة التي تكون النظام الاجتماعية المختلفة التي تكون النظام الاجتماعي الكبير . في حين يعني علماء الاجتماع السياسي بدراسة العلاقة المتفاعلة بين المجتمع ونظام الحكم اي بين البني الاجتماعية و المؤسسات السياسية

خامسا : علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم السياسية

لا نستطيع فهم و ادراك طبيعة العلاقة المتفاعلة بين هذين العلمين دون معرفتنا لطبيعتهما و منهجيتهما و أهدافها و أبعادها و مجالاتها النظرية و التطبيقية و دون تشخيص الفوارق الجوهرية بينهما كعلمين مستقلين تربطهما روابط علمية و منهجية ونظرية قوية ومتماسكة . فالعلوم السياسة هي من العلوم الاجتماعية المهمة التي تهتم بدراسة و اصول و بنيات و وظائف و اديولوجية الأنظمة و الأحداث و الظواهر السياسية في المجتمع تركز علي تفسير اسباب ظهورها ة ديمومتها و تغيرها من فرتة لأخري .

ان العلوم السياسية تدرس الدولة مفصلة و تهتم بتحليل العلاقة بين الافراد و السلطات .، هذه العلاقة التي تقوم علي قواعد و مبررات شرعية يعترف بها الطرفان . هذا فضلا عن اهتمام العلوم السياسية بدراسة الاحزاب السياسية و السلوك السياسي . القيادة و الجماعات الضاغطة .، الرأي العام و أسس الإدارة و تدرس العلوم السياسية حقل العلاقات الدولية هذا الحقل الذي يعالج المسائل و القضايا التي تظهر علي المسرح السياسي الدولي .

. و من الجدير بالذكر ان نطاق الظواهر السياسية ذات الطابع الدولي واسع جدا بحيث يمكن تقسيمه الي اقسام فرعية كالقانون الدولي و العلاقات الدولية و السياسية الدولية و التنظيم الدولي . و يسعي علم السياسة في هذا الميدان بصورة عامة الي تحليل طبيعة العلاقات بين دول العالم وتقييم عوامل و اسباب التعاون بينها .وهناك موضوع النظرية السياسية (political theory)

الذي تهتم به العلوم السياسية .و ينصب اهتمام هذا الموضوع علي دراسة الاساس الفلسفي و الفكري للسياسة . وواجب العالم السياسي المتخصص في هذان الميدان الدراسي ينحصر في نقطيين اساسيتين هما عملية التعريف و التعميم و التصنيف الضرورية لصياغة المفاهيم و المصطلحات التي يدور حولها التفكير السياسي و الثانية هي اكتشاف طبيعة المجتمع السياسي و وظائفه و اغراضه ، اضافة الي دراسة التراث السياسي الذي يتضمن الأفكار و المذاهب و الاديولوجيات التي تشمل الاطار الشامل للسياسة ككل . اما حقل علم الاجتماع السياسي فيشمل دراسة العوامل و المتغيرات الاجتماعية التي تكمن خلف الظواهر و الاحداث و القوي السياسية ، تشريح المؤسسات السياسية تشريحا سسيولوجيا ، تحليل العلاقة الديلكتيكية بين الدولة و المجتمع من خلال دراسة اهمية كل منهما للأخر .

و اخيرا دراسة الحركات الاجتماعية ذات الابعاد السياسية دراسة تحليلية و علمية تستهدف استيعاب أسباب ظهورها ، تطورها ، وظائفها و اهدافها و أخيرا الوسائل التي تستعملها في الوصول الي مركز القوة و الحكم . اضافة الي قيام العلم بتطوير اسسه المنهجية و زيادة نظرياته و قوانينه الكونية التي تنتج في نموه ونضوجه وتطوره .

ان العلوم السياسية تحتاج الي اختصاص علم الاجتماع السياسي حاجة ماسة و ذلك لقدرته علي تزويدها بالحقائق و القوانين الاجتماعية التي تفسر السلوك السياسي تفسيرا عقلانيا و علميا ، و لكفاءته علي تخيمن النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن السلوك السياسي و الاحداث السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع اضافة الي مساعدة العلوم السياسية علي فهم المؤسسات السياسية من خلال دراسة علاقتها بالمؤسسات البنيوية الأخرى التي تتفاعل معها في الحياة العلمية .و اخيرا يلعب علم الاجتماع السياسي الدور الكبير في فهم و ادراك عملية التحول الحضاري و الاجتماعي التي تمر بها المؤسسات و المنظمات السياسية في المجتمع

فالعالم الاجتماعي السياسي يزود العالم السياسي بمعلومات قيمة عن قوانين التحول الحضاري و الاجتماعي التي تمر بها المؤسسات السياسية و عن اسباب و نتائج تحول المؤسسات السياسية وعلاقة تحول هذه المؤسسات بتحول المؤسسات الأخرى هكذا . اما اهمية العلوم السياسية لعلم الاجتماع السياسي فلا تقل عن اهمية علم الاجتماع السياسي للعلوم السياسية . فالعلوم السياسية تزود العالم الاجتماعي بمعلومات مفصلة و مسهبة عن المؤسسات و المنظمات السياسية من حيث أصولها التكوينية ، بنائها ، وظائفها ، احكامها و قوانينها وتطورها ، وتزوده كذلك بحقائق و بيانات مهمة عن الظواهر السياسية المختلفة كالتصويت السياسي ، الوعي السياسي ، الصراع السياسي ، التكامل السياسي ، المسئولية السياسية ، السيطرة السياسية..... الخ .

و اخيرا يجهزه بمعلومات و تفصيلات نظرية ووصفية وتحليلية عن الأحداث السياسية التي تقع في المجتمع كالاتفاقيات و المعاهدات السياسية ، الاستقرار السياسي ، القلاقل و الاضطرابات السياسية ، الحروب و الصراعات السياسية و العسكرية بين الدول .... الخ . ومثل هذه المعلومات يستفيد منها العالم الاجتماعي السياسي فائدة كاملة في دراسته للسلوك السياسي و الاحداث السياسية دراسة سسيولوجية لا تكتفي بفحص ماهيتها و جوانبها السياسية فقط بل تذهب الي العوامل المجتمعية المختلفة التيتؤثر فيها و تعطيها صفاتها المستقرة و طابعها المتميز .

كما تتجسد الوظائف التي تقوم بها العلوم السياسية و التي استعار العالم الاجتماعي السياسي الكثير منها و استعملها في بناء فرضياته و صياغة قوانينه و أحكامه العلمية . ومن هذه المصطلحات مصطلح القوة السياسية ، النخبة ، الجماعات الضاغطة ، الكرزمة ، الدكتاتورية و الاتوقراطية و الاوليكاركية والديمقراطية ، الاستقرار و الاضطراب السياسي .... الخ . اضافة الي اعتماد العالم الاجتماعي السياسي علي العلوم السيياسية من ناحية الطرق المنهجية التي تستعملها الاخير كالطريقة الفلسفية ة الطريقة التاريخية و طريقة المقارنة و مثل هذه الطرق تلعب الدور الموثر في زيادة و تراكم فرضيات و نظريات علم الاجتماع السياسي وتقود نموه وتطوره واتساع مادته العلمية .

سادسا : اوجه الفروق الموضوعية بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي

يمكن تلخصيها بالنقاط الجوهرية التالية :

١- تتخصص العلوم السياسية بدراسة السلوك السياسي و المؤسسات السياسية و الاحدث و الظواهر السياسية التي تقع في المجتمع .بينما يتخصص علم الاجتماع السياسي بدراسة الاسباب ة النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن السلوك السياسي .

٢- ان حقل العلوم السياسية اوسع بكثير من حقل علم الاجتماع السياسي . فالعلوم السياسية تتخصص بدراسة جميع المؤسسات السياسية دراسة عامة و شمولية في حين يتخصص علم الاجتماع السياسي بدراسة الحقائق و المتغيرات الاجتماعية التي تقف خلف السلوك السياسي .

٣- ان حقل العلوم السياسية اقدم تاريخيا من حقل الاجتماع السياسي . فقد نشأ علم الاجتماع السياسي بعد تعقد و تشعب أجهزة الدولة و تضخم وظائفها ومسؤولياتها و بعد تفرع علم الاجتماع الحقول دراسية اخصائية تهتم بدراسة و بحث الجوانب المختلفة للمجتمع دراسة عميقة و شاملة .اما العلوم السياسية فقد ظهرت منذ القدم و قد صاحب ظهورها نشوء الدولة و المجتمع و الماكنة الإدارية و السياسية التي تتحمل مسئولية حكم المجتمع والسيطرة علي شؤونه .

٤- ان علم السياسة و علم الاجتماع السياسي يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية و غير ان اطار بحث كل منهما يختلف عن الاخر . فموضوعهما المشترك هو الوقائع السياسية ، غير ان علم السياسة يدرسها في اطار الدولة بينما يدرسها علم الاجتماع السياسي في اطار المجتمعات السياسية التي سبقت وجود الدولة او عاصرتها .

أسئلة المحاضرة ...

السؤال الأول / اذكري – اذكر أهم اوجه الشبه والتكامل بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي ؟

يمكن أهم اوجه الشبه و التكامل بين علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي كما يلي :

١- ان علم الاجتماع يدرس جميع مؤسسات المجتمع دراسة بنائية وظيفية و دراسة تحولية في ان واحد . فالعالم الاجتماعي يدرس مثلا المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات السياسية دراسة تفصيلية و تحليلية ثم يربط بينها ربطا سببيا و عقلانيا يستهدف فهم اثر الاحداث السياسية في الظواهر الاقتصادية او أثر الاحداث الاقتصادية في الاحداث السياسية . و علم الاجتماع السياسي يدرس الفعل و رد الفعل بين المؤسسات السياسية و المجتمع اي يدرس الاسباب و النتائج الاجتماعية للأحداث و الظواهر السياسية . اذن كل من علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي يدرسان الفعل و رد الفعل بين المؤسسات السياسية و بقية مؤسسات المجتمع .

٢- يستعمل علم الاجتماع السياسي نفس المصطلحات التي يستعملها علم الاجتماع كاصطلاح المؤسسة و المنظمة ، الدور و المنزلة ، القوة و النفوذ ، الطبقة و النخبة ، بناء القوة و بناء النخبة ، الاستقرار و التغير الاجتماعي ، الديمقراطية و الأوتوقراطية ، الديكتاتورية و الكرزماتيكية .... الخ .

كما ان معاني المصطلحات هذه و الطريقة التي تستعمل في بناء الفرضيات و النظريات و التعبير عن الافكار و المفاهيم هي واحدة و متكاملة و لا يمكن التفريق بينها مطلقا.

٣- تتشابه الطرق المنهجية و العلمية التي يستعملها العلمان في جمع المعلومات و الحقائق و صياغة المفاهيم و الفرضيات و النظريات . ان كلا العلمين يستعملان الطريقة التاريخية و طريقة المقارنة و طريقة المسح الاجتماعي الميداني و طريقة المشاهدة و المشاهدة بالمشاركة .

٤- ان كلا العلمين يتقيدان بالمناهج و الاساليب العلمية التي تتبعها العلوم الاجتماعية و الطبيعية علي حد سواء و يتميزان بالصفات العلمية و الموضوعية التي تتسم بها بقية العلوم ككونهما علمين نظرين و تطبيقين في ان واحد . و ان اساليبهما البحثية و التحليلية تتميز بالجانب الامبريقي و الموضوعي . كما ان نظريتهما و قوانينهما الكونية قابلة للزيادة و الكثرة و التراكم ، اضافة الي كونهما علوما تهتم بالوصف و التحليل و العرض و لا تهتم بالتقييم الفلسفي و الأحكام القيمية التي تشغل بال الفلسفة و الدين و اللاهوت .

السؤال الثاني : عدد – عددي اوجه الفروق الموضوعية بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ؟

يمكننا تلخص اوجه الفروق الموضوعية بين العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي في النقاط الجوهرية التالية :

١- تتخصص العلوم السياسية بدراسة السلوك السياسي و المؤسسات السياسية و الاحدث و الظواهر السياسية التي تقع في المجتمع .بينما يتخصص علم الاجتماع السياسي بدراسة الاسباب ة النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن السلوك السياسي .

٢- ان حقل العلوم السياسية اوسع بكثير من حقل علم الاجتماع السياسي . فالعلوم السياسية تتخصص بدراسة جميع المؤسسات السياسية دراسة عامة و شمولية في حين يتخصص علم الاجتماع السياسي بدراسة الحقائق و المتغيرات الاجتماعية التي تقف خلف السلوك السياسي .

٣- ان حقل العلوم السياسية اقدم تاريخيا من حقل الاجتماع السياسي . فقد نشأ علم الاجتماع السياسي بعد تعقد و تشعب أجهزة الدولة و تضخم وظائفها ومسؤولياتها و بعد تفرع علم الاجتماع الحقول دراسية اخصائية تهتم بدراسة و بحث الجوانب المختلفة للمجتمع دراسة عميقة و شاملة .اما العلوم السياسية فقد ظهرت منذ القدم و قد صاحب ظهورها نشوء الدولة و المجتمع و الماكنة الإدارية و السياسية التي تتحمل مسئولية حكم المجتمع والسيطرة علي شؤونه .

٤- ان علم السياسة و علم الاجتماع السياسي يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية و غير ان اطار بحث كل منهما يختلف عن الاخر . فموضوعهما المشترك هو الوقائع السياسية ، غير ان علم السياسة يدرسها في اطار الدولة بينما يدرسها علم الاجتماع السياسي في اطار المجتمعات السياسية التي سبقت وجود الدولة او عاصرتها .

انتهت المحاضرة ..

بنت الشرقية١٩